الفصل الثامن

دراسات تطبيقية فى الوطن العربى

الدراسة الأولى : تعميم وتجديد تعليم المرحلة الأولى ومحو الأمية فى إطار نظام متكامل للتعليم المستمر فى الوطن العربى .

انطلاقا من التجارب المثمرة التى قامت بعض البلدان العربية بتنفيذها ، ورعايتها ، والإشراف عليها ، فى قطاع التعليم ، والتى ركزت على مفهوم الاستراتيجيات المتكاملة للقضاء على الأمية بحلول سنة ٢٠٠٠ ، وتعميم التعليم الابتدائى وتجديده ، فى إطار برنامج مفتوح للتعليم المستمر مدى الحياة ، يتطلب المزيد من الدعم والتقويم والتعميم فى البلدان العربية تأكيداً للدور الحيوى لمجال تعليم الكبار ومحو الأمية استجابة لعدة دواعى من بينها : -

١ - مكانة الكبار فى المجتمع العربى :

إن المجتمع العربى ، بحكم تركيبه العمرى ، وطبيعته الثقافية ، وضع الكبار على رأس المجتمع ويحملهم مسئولية :

- صنع فلسفة المجتمع ، والعمل على استمرارها وتعميقها ، وبهذا يؤثرون على تشكيل المستقبل واتجاهاته ، بما يتخذونه من قرارات بشأن القضايا المختلفة والمشكلات التى يواجهونها ، والبدائل التى يختارونها لمواجهة تلك المشكلات .

- تنمية أفراد المجتمع اقتصاديا واجتماعيا باعتبارهم القوة العاملة الفعالة المنتجة ، حيث إن معدل التنمية يتوقف على ما يبذلونه من جهد وفكر ، وعلى حجم العمل ونوعيته ، وعلى مهارتهم وكفاءتهم .

- تنظيم وتنسيق الأعمال لضمان حسن أدائها وفاعليتها ، لتحقيق أهداف المؤسسات التى تتحدد فيها مطالب وحاجات المجتمع فى إحداث التغيير المطلوب .

(*) دراسة مقدمة إلى مكتب التربية الاقليمى فى البلدان العربية ١٩٨٩

إعداد . د شكرى عباس حلمى .

– توفير المناخ المناسب الذى يساعد على تحقيق النمو السليم للناشئين والشباب وإشراكهم فى دفع عجلة التنمية الشاملة وتطوير المجامع وثقافته .

٢ – التحديات الحضارية :

إن التحديات الحضارية ، والتى من أهم خصائصها التخصص والتعقد الشديد ، والتعدد فى المفردات الحضارية نتيجة التقدم العلمى والتكنولوجى أدت كلها إلى تعقد العلاقات السائدة بين الإنسان والموارد الطبيعية وزادت من تشابك وتداخل النظم الاجتماعية .

وبما أن التربية ، فى وضعها الحالى ، جزء من هذا الشكل الحضارى ودعامة له، فى نفس الوقت ، يتطلب الأمر زيادة قدرات الافراد على تحسين العلاقات بين الأفراد والجماعات على أساس من الاحترام والحرية بما يحقق قوة الجماعة وتماسكها .

ولكى يواجه مجتمعنا هذا العالم المتغير والمشكلات المتعددة . ولكى يستفاد من إمكانات المجتمع ينبغى فهم أبعاد هذا التغير ، وما يصاحبه من عواقب، حتى يمكن إحداث التكيف بين أفراد المجتمع ومؤسساته ، أو بين العالم الجديد فى حياتهم اليومية .

ومن هنا ، تظهر أهمية تعليم الكبار ويتأكد دوره فى حفظ التوازن بين الأفراد والظروف المتغيرة بمساعدة الأفراد وإعدادهم لتقبل التغير والتكيف له ، ومشاركتهم فى حل مشكلات مجتمعهم وتطويره بتحسين قدراتهم المهنية وتنمية إمكانياتهم العملية ، والارتقاء بمستوى العلاقات بينهم وبين مجتمعهم ، وهذا كله لن يتحدد إلا إذا تحددت صور وأشكال النظام التربوى ابتداء من محو الأمية كحق وواجب على المجتمع والمواطن معا إلى متابعة التعليم فى مختلف مراحله ، إلى الإعداد والتدريب ، إلى التجديد والتطوير فى المحتوى والطرائق . نظرا لأن حركة المجتمع تقوم على التغير والتجديد المستمر .

٣ – الاتجاه الديمقراطى والنظرة الواسعة لمفهوم تكافؤ الفرص :

إن التحولات الاجتماعية التى كان من ورائها الاتجاه الديمقراطى وما يتضمنه من مفاهيم بالنسبة للفرد وللسلطة ، انعكست فى التعليم ، حيث أصبح التعليم حقاً وواجباً ، على كل صغير وكبير ، لارتباطه بحقوق المواطن ، واعتباره عملية

ضرورية لنمو الأفراد ولتفهم مسئولياتهم وابتكار الوسائل للقيام بتلك المسئولية حتى يصبح إسهامهم أكثر فاعلية فى بناء المجتمع الديمقراطى .

ومن ثم ، فإن مكانة التربية يجب أن تتسع وتتنوع حيث تشمل كل المؤسسات المدرسية واللامدرسية والقطاعات المختلفة ، المرأة ، والشباب والمحرومين وكبار السن ، والريف والحضر ، وتنوع برامج تعليم الكبار يعد الضمان الأساسى لتحقيق ديمقراطية التعليم ، ذلك أن إقرار حق كل فرد فى التعليم المدرسى قد يحمل فى طياته معنى عدم المساواة لأننا نلاحظ أن كثيرا من أفراد الطبقة الفقيرة يحرمون من هذا الحق نتيجة فشلهم بسبب ظروفهم الأسرية ، وعوامل أخرى اقتصادية واجتماعية . ولا يحل هذا المشكل إلا بتزويد الفرد بالتعليم المناسب الذى يتناسب مع ظروفه وحاجاته عن طريق مؤسسات تعليم الكبار ، حتى تتغير الآراء فى شأن مقومات الفشل والنجاح ويجد الفرد الذى يفشل فى سن معينة ، ومرحلة تعليمية معينة ، فرصا أخرى للنجاح .

كما يجب عند إعداد برامج تعليم الكبار اتباع طرائق وأنماط تنظيمية وعلاقات تعليم وتعلم للكبار تحقق ديمقراطية العمليات التعليمية لمساعدة الأفراد على تكوين الآراء وإصدار الأحكام السليمة كأساس للبناء الديمقراطى .

٤ - التحديات التنموية :

ساد النصف الثانى من القرن العشرين محاولات تقييم دور التعليم والاتفاق عليه ، والتوسع فيه ، وحساب قيمته والعائد الاقتصادى منه .

والسؤال الذى يطرح نفسه .. ما الذى يقدمه التعليم للتنمية ؟ إن التعليم ينصب على العنصر البشرى ويهدف إلى تنمية الإنسان من جميع جوانبه . وتدريب القوى العاملة بحيث يسهم بشكل مباشر فى الإنتاج .

ولا يقتصر أثر التعليم كعنصر أساسى فى التنمية على دوره المباشر فى الإنتاج، بل إن تأثيره فى تكوين الإنسان وإعداده كمواطن يسهم فى التنمية بطريقة غير مباشرة ، فنظرته للعلم واتباعه الأسلوب العلمى وآراؤه نحو المجتمع والأسرة والحياة العائلية ، تؤثر فى إنتاجيته ، وبالتالى فى إنتاجية المجتمع. هذا بالإضافة إلى إسهامه المستمر فى تطوير أدوات الإنتاج وأساليبه . على أن هناك عددا من الشروط لابد من توافرها لكى تتحقق الفاعلية الاقتصادية للتعليم منها الاهتمام

بكم وكيف القوى البشرية ، واستخدام هذه القوى البشرية أفضل استخدام ممكن ، بالإضافة إلى استمرار التعليم والتدريب خلال الحياة العملية كلها .

وقد اتجه المجتمع العربى مع بداية النصف الثاني من القرن العشرين إلى إحداث تغييرات اقتصادية من أهمها :

– إعادة تنظيم الهيكل الاقتصادى بهدف تحقيق الاستخدام الكامل للموارد المالية والبشرية بالكيفية التى تساعد على زيادة الكفاية الإنتاجية لهذه الموارد .

– بدء حركة التصنيع بالتوسع فى الصناعات القائمة ، وإنشاء صناعات جديدة لزيادة القيمة المضافة والارتفاع بالدخل القومى .

– إجراء البحوث الجيولوجية لتنمية الصناعات الاستخراجية ، وتوفير المواد الخام اللازمة للصناعات المعدنية .

– تطوير الزراعة وتحديثها للإفادة القصوى من مصادر الإنتاج الزراعى واستصلاح أراضى زراعية جديدة .

غير أن هذه التغييرات فرضت مطالب مالية جديدة لتحقيق التوازن بين عناصر الإنتاج . وتوفير قوة عمل متعلمة ، متنوعة الاختصاص ، سريعة التكيف ، قادرة على تفهم الأساليب الحديثة ، واستعمالها بمهارة .

وإزاء هذه المطالب ، وخاصة ما يتصل بتنمية الموارد البشرية ، كان لابد من إعادة النظر بصورة جذرية فى الفلسفة التربوية والسياسة التعليمية حتى يمكن مواجهة حاجات البلاد من القوى البشرية المؤهلة والتنبؤ بأعدادها المستقبلة . ونظراً لأن تعليم الصغار يستغرق سنوات طويلة ، ومطالب التنمية ملحة ومتغيرة كان لابد من الالتفات إلى تعليم الكبار حتى يمكن مواجهة التحديات المرتبطة بالوضع الراهن للقوة العاملة من حيث الحجم ، التوزيع ، النوع .

وفى هذا المجال نؤكد أن هذه التغييرات الاقتصادية والاجتماعية مرتبطة ومتداخلة ، ويرجع ذلك إلى أن حياة الإنسان مهما تعددت جوانبها تعبر عن وحدة كيانه التى تربط بين تجاربه وأحاسيسه وتفاعلاته مع بيئته الطبيعية التى يعيش فيها ، ومع غيره من الأفراد .

ولتوضيح ذلك نذكر على سبيل المثال وليس الحصر :

– إعادة تنظيم الهيكل الاقتصادى يتطلب إحداث تغييرات جذرية فى التركيب الطبقى للسكان وحراكهم الاجتماعى والقيم السائدة المتصلة بالملكية والربح والقيمة الاجتماعية للعمل .

– يتطلب التصنيع تحويل جزء من القوى العاملة فى الزراعة إلى العمل فى الصناعة مما يؤكد ضرورة تزويدها بالاتجاهات العقلية والأنماط السلوكية التى تتمشى مع الصناعة الحديثة والتى تتصل بالقدرة على تحمل المسئولية وتنسيق الجهود ، والمشاركة فى مجالات النشاط الاجتماعى وتقدير عمل الآخرين ، وتقبل التنظيم .

– التخطيط للتنمية لا يعنى إلقاء مسئولية التخطيط على عاتق الحكومات وحدها ، بل تقع المسئولية على المواطنين جميعا فى كل القطاعات ، ويقترن بهذا ضرورة خلق وعى تخطيطى وتكوين عقلية تخطيطية بإكساب الأفراد التصورات الفكرية والعادات السلوكية التى يلزمها التخطيط ، مثل المثابرة لبلوغ الأهداف ، وكيفية البحث عن الوسائل للتغلب على الصعوبات ، والموازنة بين الأهداف القريبة والبعيدة وتقويم الإنسان لعمله .

خلاصة القول : إن الاهتمام بالعنصر البشرى يجب ألا يقتصر على إكساب المهارات نتيجة عملية التحديث الصناعى والزراعى ، بل يجب أن يشمل إكساب اتجاهات وقيم وعادات وأنماط سلوكية ، تساعد الأفراد على قبول التغير وتوجيهه وقيادته وتمكنهم من المشاركة الإيجابية فى تطوير حياتهم وحل مشكلات مجتمعهم .

على أن مايُبذل من جهود فى مجال تعليم الكبار فى المجتمع العربى مازال عاجزا عن الوفاء بالمطالب الجديدة للفرد والمجتمع ، فنجد على سبيل المثال :

– على الرغم مما أحرزه من تقدم فى ميدان محو الأمية والذى يعكسه انخفاض نسبة الأمية ، إلا أن هناك زيادة فى عدد الأميين وهى زيادة متمشية مع الزيادة فى عدد السكان ، وهذا معناه أننا لوسرنا بهذا المعدل فلا ننتظر أن نمحو الأمية قبل ٤٢ سنة ، وهذا إذا افترضنا أن عدد الأميين ثابت ، وهو افتراض غير سليم ، نتيجة الزيادة فى عدد السكان وعدم استيعاب كل الملزمين فى التعليم الابتدائى ، وظاهرة الرسوب والتسرب والارتداد للأمية ، يضاف إلى ما سبق أن هذه البرامج فى أغلب الأحيان لا تؤدى إلى الاتصال بمصادر المعرفة والثقافة ولا تفتح الطريق لمواصلة التعليم .

إن مابذل من جهود لتوفير المستويات المختلفة من القوى العاملة وخاصة العمال المهرة ، والنهوض بمهارة العاملين لمسايرة التطورات التكنولوجية الحديثة مازالت عاجزة عن الوفاء بحاجات القطاع الصناعى والزراعى .

أما بالنسبة للبرامج التى تتيح الاستزادة ومواصلة التعليم والتثقيف . على الرغم من تعددها وقيام مؤسسات وهيئات مختلفة بتقديم جهودها فى هذا المجال ، مثل مؤسسات الثقافة العمالية ، والثقافة الشعبية ، معاهد التخطيط والإدارة ، لتنمية الإدارية ، التدريب الإدارى ، القادة الإداريين ، إلا أن الملاحظ انخفاض عدد المستفيدين من هذه البرامج وافتقار أغلبها إلى الإداريين والمنظمين الأكفاء بالإضافة إلى قصور الاعتمادات ، وضعف الأساليب والأدوات التعليمية وطرائق التدريس الحديثة ، هذا إلى انعزال معظم هذه الجهود وافتقارها إلى التنسيق فيما بينها من جهة وبين التعليم النظامى من جهة أخرى .

وهكذا يتضح أن حاجة مجتمعنا لبرامج تعليم الكبار يمكن إرجاعه لمجموعتين من العوامل :

المجموعة الأولى : خارج ميدان تعليم الكبار وتتمثل فى التناقض الذى ظهر بين تنمية الموارد المادية وتنمية الموارد البشرية .

المجموعة الثانية : داخل ميدان تعليم الكبار وتتمثل فى قصور الجهود المبذولة عن تحقيق الأهداف المنشودة والوفاء بالمطالب الجديدة للفرد والمجتمع .

ولا جدال فى أن هذا يستلزم قيامنا بعملية تقويم للجهود المبذولة حاليا بواسطة لجنة من كبار المتخصصين لتحديد ما وصلنا إليه من نتائج بطريقة عملية ، وتحديد مواطن الضعف والقصور أو العقبات التى حالت دون تطوير هذا الميدان .

المنطلقات الأساسية والأهداف :

من المهم فى هذا المجال أن نؤكد على أهمية ما حدث من تغيرات عميقة فى المنطقة العربية تؤثر على شعوب المنطقة ، ولهذه الدينمية للتغير آثارها على التعليم بوجه عام ، ومحو الأمية وتعليم الكبار ومستويات التربية الأخرى بالمنطقة بوجه خاص ، بحيث يمكن أن نحدد الاتجاهات التالية :

١ – حدوث تطور كبير فى التعليم بالمنطقة على المستويات كافة، وتكشف أرقام القيد خلال الفترة من ١٩٧٠ إلى ١٩٩٠ عن وجود اتجاهين عامين على الأقل

فى المنطقة ؛ فقد ارتفع القيد على جميع المستويات ولكن معدل الزيادة انخفضت سرعته فى بعض الدول مع بداية الثمانينات باستثناء قفزة فى القيد بالمستوى الأول فى بعض الدول أما الاتجاه الثانى الملحوظ فهو حدوث انخفاض فى مستوى الإنجاز مما يعكس ضعف الكفاية الداخلية لتعليم المرحلة الأولى .

٢ – اعتمدت الدول هدف تعميم التعليم الابتدائى لأول مرة فى إطار استراتيجية تطوير التربية العربية (١٩٧٦) التى اقترحت أن « تهيئ كل دول المنطقة نظاماً تعليمياً ابتدائيا عاما ومجانيا مدته ست سنوات أو ما يزيد على ذلك خلال فترة لا تزيد عن ١٥ عاما ١٩٧٦ – ١٩٩٠ » .. على أن هذه الغاية لم تتحقق . ويرجع ذلك جزئيا إلى حدوث زيادة فى عدد السكان أكبر مما كان متوقعا فى ١٩٧٦ ، بالإضافة إلى المشكلات الاقتصادية والمالية . وعلى كل فإن بعض القصور يعزى إلى البطء فى التوسع فى التعليم الابتدائى خلال السنوات الأولى من السبعينات على أثر حدوث تغيرات فى بعض البلدان .

٣ – ظهور برامج تكميلية للتعليم غير النظامى فى العديد من الدول بهدف توفير الفرص التعليمية للشباب الذين فاتتهم فرصة الالتحاق بالتعليم النظامى ، ومن الأمثلة على ذلك المدارس الشعبية ومدارس اليافعين والتلمذة الصناعية والتدريب المهنى ، ومدارس المهارات الأساسية وبرامج التدريب والثقافة العامة والعمالية غير النظامية للدارسين الكبار أيضا . وتتراوح بين برامج المتابعة لما بعد مرحلة محو الأمية . وبرامج تعليم الكبار الموجهة لتطوير المهارات والإنتاج ، غير أنه لا تتوافر حتى الآن بيانات موثوق بها حول إعداد الأشخاص المشاركين فى البرامج غير النظامية فى معظم الدول العربية .

٤ – شهدت المنطقة العربية توسعا كبيرا فى مجال التعليم إلا أنه لم يتم التوصل إلى حل لمشكلة الأمية ، بل الواقع يقول إن عدد الأميين (١٥ – ٤٥ سنة) ارتفع إلى ٣٥,٨ مليونا فى ١٩٨١ وإن كانت نسبة الأمية قد انخفضت انخفاضا ضئيلا من ٧٣٪ عام ١٩٧٠ إلى ٥١,٤٪ فى ١٩٨٥ بمعدل سنوى ١,٢ تقريبا .

ومن الواضح أننا إذا ما أردنا القضاء على الأمية فى المنطقة بحلول عام ٢٠٠٠ يجب أن تزيد نسبة التحرر من الأمية على معدل الزيادة السكانية .

وفى كل الأحوال الأرقام الإجمالية للمنطقة تخفى الفروق الكبيرة بين الدول

والتقدم الكبير الذى أنجزه العديد منها . فبحسب نسبة التحرر من الأمية يمكن تقسيم الدول إلى المجموعات الثلاث الآتية :

– دولة حققت نسبة تحرر من الأمية تتراوح بين ٥٠٪ – ٨٠٪ .

– دول حققت معدلات تحرر من الأمية تتراوح بين ٣٠٪ – ٥٠٪ .

– دول تقل معدلات التحرر من الأمية فيها عن ٣٠٪ .

٥ – توجد فى كثير من الدول علاقات مباشرة بين مشكلات التعليم الابتدائى ومشكلات الأمية . إذ تذكر البيانات أن معظم دول المنطقة قد حققت نسبة قيد إجمالية فى المدارس الابتدائية تتراوح بين ٤٠٪ ، ٩٥٪ ، غير أن هذه الدول اكتشفت أن هذه النسبة الإجمالية ليست مؤشرا كافيا على تعميم التعليم الابتدائى ، وقامت بتوسيع تعريف تعميم التعليم الابتدائى ليشمل تعميم الاحتفاظ بالطلاب وتعميم الإنجاز .

ويشكل التسرب مشكلة خطيرة بالنسبة للعديد من دول المنطقة . وتبين المعلومات المتوافرة حول معدلات التسرب أن هذه النسبة ترتفع فى بعض البلدان لتصل إلى أكثر من ٢٥٪ من تلاميذ المدارس الابتدائية قبل أن يصلوا إلى الصف الرابع الابتدائى .

وفى الوقت نفسه كان معدل الإعادة فى الصفوف يتراوح بين ١٠ ، ١٥٪ فى كثير من الدول وتصل فى بعض البلاد إلى أكثر من ٤٠٪ وهؤلاء الذين يعيدون الصف هم أكثر التلاميذ عرضة للتسرب من المدرسة . وقد بينت بعض الدراسات أن الاطفال الذين يتسربون قبل إكمال أربع سنوات من الدراسة بالتعليم الابتدائى يكون لديهم ميل شديد إلى الارتداد إلى الأمية .

أما بالنسبة لمستوى الإنجاز لتلاميذ المدارس الابتدائية فيعتبر أيضا مشكلة مثيرة للقلق فى العديد من الدول . ولقد جرت دراسات تقويمية فى بعض الدول حول نواتج نظم التعليم الابتدائى فى الجمهورية العراقية وجمهورية مصر العربية . وفى الجمهورية العربية اليمنية ، وتونس وقد اتضح أن مستوى إنجاز التلاميذ – فى جميع الحالات تقريبا – دون المستوى المطلوب وقد اختلفت درجته من دولة لأخرى . ومن الواضح أن نظم التعليم الابتدائى فى كثير من الدول لم يكن بمقدورها توفير التعليم لجميع الأطفال والشباب فى هذه البلدان وبالتالى فإن

أعدادا كبيرة منهم خارج المدرسة وتتراوح النسبة بين ١٠٪ ، ٦٠٪ من الفئة العمرية (٦-١١ سنة) .

٦ - أن توفير التعليم والتدريب للأطفال الموجودين خارج المدارس من الاهمية بمكان . ولقد أدركت عدة دول بالمنطقة هذه المشكلة ، وتقوم بتنظيم تعليم غير نظامى للأطفال والشباب الموجودين خارج المدارس وإن كانت المحاولات لا تزال غير كافية لمجابهة المشكلة بصورة فعالة فى كثير من الدول .

ومن الواضح تماما الآن أن هناك درجة ارتباط كبيرة بين التعليم الابتدائى ومحو الأمية . ولقد بين عدد من الدراسات أن مستوى تعليم الوالدين له أثر كبير على الأطفال وهذا هو السبب فى أن جميع البيانات توضح أنه حيث توجد مشكلة أمية حادة بين الكبار لا يكون بإمكان التعليم الابتدائى أن يحرز تقدما مرضيا . ومن البديهى أن نقول إنه كلما استمرت أمية الكبار فى الارتفاع كلما كان التعليم الابتدائى ضعيفا .

ولذلك فإن أى استراتيجية فعالة للقضاء على الأمية تتطلب تطبيق كل من التعليم الابتدائى وبرامج محو الأمية من خلال تنسيق وتكامل بينهما فى إطار نظام متكامل للتعليم المستمر .

واذا كانت البرامج الحالية فى بعض البلدان العربية قد ركزت على مفهوم الاستراتيجيات المتكاملة لتعميم التعليم الابتدائى وتجديده ، ومحو الأمية والقضاء عليها ، فى إطار برنامج مفتوح للتعليم المستمر مدى الحياة ، فإن هذه الاستراتيجية يمكن أن تسهم فى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية تتضمن عدة أهداف فرعية ، على النحو التالى :

الهدف الأول : القضاء على الأمية : ويتضمن :

- توفير فرص تعليمية لكل الأميين .
- تحقيق الترابط بين التعليم المدرسى والتعليم غير المدرسى .
- تطوير تعليم الكبار باعتباره امتدادا طبيعيا لمحو الأمية .
- سد منابع الأمية بصورة نهائية .

الهدف الثانى : تعميم التعليم الابتدائى : ويتضمن :

- تحقيق الاستيعاب الكامل لكل طفل فى سن المدرسة .

– رفع معدلات التسجيل ، وخفض معدلات التسرب والإعادة .

– تحسين جودة التعليم الابتدائى ، وزيادة كفايته الداخلية .

– تحقيق التكامل بين التعليم النظامى والتعليم غير النظامى .

الهدف الثالث : استمرارية التعليم : ويتضمن :

– توفير فرص التعليم المستمر والتعليم مدى الحياة .

– مكافحة الارتداد إلى الأمية مرة أخرى .

– تمكين الأطفال والشباب والكبار من متابعة واستكمال التعليم الأساسى خارج نطاق التعليم الرسمى .

– تمكين المتعلمين من تطبيق ما تعلموه من أجل إثراء حياتهم وتنمية مجتمعاتهم .

ولا شك أن تحقيق هذه الأهداف يتطلب عملا جادا ، وجهدا مخلصا ونظرة واقعية ثاقبة ترى المشكلات على حقيقتها ، وتعترف بوجودها ، وتسلم بخطورتها، وتنطلق من هذا الواقع ، مدفوعة برغبة حقيقية لتغييره وتحسينه .

١ – مشكلة الأمية :

إن مشكلة الأمية لا تنفصل عن مشكلة تعميم المرحلة الأولى للجميع لأنه إذا كانت طاقة المدارس الابتدائية قاصرة على استيعاب جميع الأطفال فهذا من شأنه أن يزيد من أعداد الأميين الذين سيحرمون من فرصة الالتحاق بالمدرسة ، ليصل عددهم خلال العقدين القادمين إلى ٢٠ مليون طفل ينضمون إلى صفوف جماهير الأميين .

ومن أجل سد منابع الأمية بصورة نهائية لابد أن يؤمن على الأقل التحاق جميع الأطفال فى سن المدرسة بالتعليم الابتدائى الأساسى .

ومن هنا ، فإن مكافحة الأمية لا يمكن أن تنفصل عن تعميم التعليم الابتدائى فى المناطق الريفية ، والمناطق النائية ، ومناطق البدو والقبائل ، والفئات المحرومة اقتصاديا وفى قطاع المرأة .

ومن المتوقع أن يبلغ عدد الأميين الكبار فى المنطقة العربية إلى حوالى ٧٠ مليون أمى فى سنة ٢٠٠٠ ومن هنا ظهرت أهمية صياغة خطط متكاملة للقضاء

على الأمية ، ترتكز إلى منهج شامل يرمى إلى سد منابع الأمية عن طريق التوسع فى إلحاق الأطفال بالمدارس ومضاعفة جهود محو أمية الشباب والكبار .

على الرغم من الجهود الطيبة التى بذلت فى هذا المجال ، إلا أن التقدم على طريق محو الأمية مازال بطيئا ، لأن تعليم هؤلاء يتطلب جهدا جبارا وتخطيطا مدروسا ، ودعما ماديا وإعدادا بشريا هائلا ، حتى يمكن التصدى لمشكلات تزايد أعداد الأميين والراسبين والمتسربين ، نظرا لضعف الدعم المقدم لبرامج محو الأمية ماديا وبشريا ، وانفصال هذه البرامج عن خطط التنمية مع سلبية المجتمع ، ونقص دافعية المرأة للمشاركة الإيجابية ، بجانب عدم تطوير برامج ما بعد محو الأمية ، وقصور برامج التعليم المستمر .

وهذا يتطلب :

التركيز على الفتيات والنساء ، والشباب خارج نطاق التعليم المدرسى تحت سن ١٥ والأفراد فى المناطق الريفية والحضر الفقير ، والمناطق المعزولة والنائية ، ويجب منح رعاية خاصة للأقليات مثل البدو ، والقبائل ،واللاجئين ، وخاصة الفئة العمرية من ١٥ – ٤٥ .

تنمية استراتيجيات التعليم الوظيفى ليشمل كل الأميين الكبار فى المجتمع السكانى ، وتكثيف برامج محو الأمية ، وتعزيز برامج تعليم الكبار ، والتعليم غير النظامى ، وتنمية وتطوير فكرة التربية المستمرة والتعليم بعد محو الأمية .

توفير مجالات جديدة للتعليم من أجل التنمية ، وتعبئة الموارد المحلية ، وتنمية وتطوير مواد ووسائل التعليم ، وإعداد برامج تليفزيونية خاصة لمراكز التجمعات فى المناطق الريفية والبلدان الفقيرة ، وتطوير برامج غير مركزية تكون من المرونة بحيث تستحث القيادات المحلية والنسائية على المساهمة فى تنظيم برامج محو الأمية ، وإدخال هذه البرامج ضمن خطط التنمية .

٢ – مشكلات تعليم المرحلة الأولى :

يمكن استعراض مشكلات تعليم المرحلة الأولى من خلال ثلاثة محاور رئيسية، أحدها يتعلق بانتشار التعليم والثانى يخص استكمال المرحلة ، والثالث يرتبط بالتحصيل الدراسى ، ولكل محور من هذه المحاور مشكلاته وصعوباته . فانتشار التعليم يرتبط بالإمكانيات المادية والبشرية التى تكفل توفير مكان مناسب

لكل طفل فى سن التعليم ، فضلاً عن تهيئة الظروف المناسبة لاستمراره فى التعليم.. فكيف يمكن تحقيق ذلك من انخفاض معدلات التسجيل والاستيعاب وعدم الاهتمام بتعليم البنات ، وضعف الاهتمام بتعليم الفئات الخاصة ، ونقص التجهيزات التربوية ، والمبانى المدرسية ، وتدهور البنى المادية ، ونوعية البيئة التعليمية ، وكثرة المشكلات الاجتماعية والثقافية ، وضغط المشكلات الاقتصادية التى تدفع الأطفال إلى الاتجاه نحو المشاركة فى الأعمال الريفية والمدنية ، خاصة هؤلاء الأطفال الذين ينتمون إلى المجتمعات الريفية والحضرية الفقيرة المنتشرة فى أنحاء المنطقة العربية .

وإذا كانت مهارات التعليم المكتسبة – كما أكدت الدراسات والأبحاث – لا تستمر مع الطفل إلا بعد استمراره فى التعليم الابتدائى لمدة خمس سنوات على الأقل ، ولا تتعمق وتتطور إلا بعد قضائه أكثر من ٨سنوات في هذا التعليم .. حيث بلغت نسبة الهدر ٢٤٪ نتيجة لإعادة الصفوف والتسرب . وكيف يمكن مواجهة الارتداد السريع للأمية ، وخاصة لهؤلاء الأطفال الذين فشلوا فى الاستمرار فى الخمس سنوات الأولى من التعليم الابتدائى ؟ أو لهؤلاء الأطفال الذين انقطعوا عن الدراسة فى المدارس الابتدائية التى لاتوجد بها صفوف التعليم الست جميعا .

وإذا كان التعليم الابتدائى فى العديد من دول الوطن العربى يقف عاجزا عن تحقيق أهدافه ، ويبدو قاصرا عن تلبية احتياجاته ، نظرا لعدم كفاءة خريجيه ، وسوء تحصيلهم الدراسى الذى لا يؤهلهم للعمل الجاد أو المشاركة الفعالة فى الحياة.. فكيف يمكن تحسين كفاية التعليم الابتدائى وجعله أوثق ارتباطا بحياة المجتمع ، وأكثر استجابة لظروف البيئة ؟ وكيف يمكن رفع مستوى التحصيل الدراسى لدى خريجيه رغم الإعداد غير الكافى للطفل فى مرحلة ما قبل التعليم الابتدائى ؟

ومما سبق تظهر أهمية :

التركيز على الأطفال فى سن المدرسة الابتدائية ، وإعطاء الأولوية للفتيات والرعاية للمعوقين ، كما يجب الاهتمام بأطفال المناطق الريفية والمناطق الفقيرة ، وكذلك سكان المناطق النائية والمعزولة والمحرومة .

– العمل الجاد من أجل تسجيل واستبقاء كل الأطفال فى سن المدرسة الابتدائية وتسهيل التحاق الفتيات بالتعليم الابتدائى وتعليم المحرومين الذين

يسكنون المناطق الريفية والأحياء الفقيرة ، وتوصيل الخدمات التعليمية إلى المناطق النائية وجماعات البدو ، وفئات المعوقين ، وتوفير البرامج التى تكفل التوسع فى هذه الخدمات للمجموعات التى تقع خارج إطار المدرسة الابتدائية العادية .

– تدعيم برنامج تربوى خاص للطلاب الذين يواجهون صعوبات فى عملية التعلم وإعداد برامج لتحسين معدلات النجاح .

– تحسين الكفاية الداخلية للتعليم الابتدائى ، ورفع مستوى خريجيه وإعدادهم للحياة .

٣ – مشكلات التعليم المستمر :

تعد مشكلة التسرب من أخطر المشاكل التى تحول دون استكمال المرحلة الابتدائية ، وتؤدى إلى ارتداد المتسرب سريعا إلى الأمية ، نظرا لأنه لم يكتسب بعد المهارات والمعارف التى تحول بينه وبين العودة إلى الأمية مرة أخرى وخاصة إذا حدث هذا خلال السنوات الخمس الأولى من التعليم الابتدائى .

ومن هنا تظهر أهمية التعليم المستمر الذى يحول دون ارتداد المتعلمين الجدد إلى الأمية مرة أخرى ، ويركز على تمكينهم من تطبيق ما تعلموه فى تنميةحياتهم ومجتمعهم .

رغم أهمية التعليم المستمر ، إلا انه يواجه مشكلات كثيرة ، وصعوبات عديدة ، بعضها يرجع إلى عدم فهم القائمين على السياسة التعليمية لمفهوم التعليم المستمر ، وعدم التنسيق بين الجهات الحكومية وغير الحكومية المختصة ببرامج التعليم المستمر ، وعدم التعاون داخل قطاع التعليم بين مؤسسات التعليم النظامى ، والتعليم غير النظامى ، من أجل تطوير برامج التعليم المستمر .

وبعض هذه المشاكل يرجع إلى ضعف الإمكانيات وقصور وسائل الاتصال وندرة الخبراء والمدرسين ، وقلة الموارد والأدوات التعليمية المناسبة للتعليم المستمر، بالإضافة إلى أمية الوالدين التى تؤثر سلبيا فى معدلات التسجيل لأبنائهم ، ومستوى تحصيلهم وفترة بقائهم واستعدادهم فى التعليم ، هذا إلى جانب الافتقاد إلى فرص التعليم المستمر واستمرارهم فى التعليم ، مما يعوق أى محاولة لتحسين مستوى التعليم والتدريب من أجل الحصول على العمل المناسب فى ظل التغير السريع فى حياة المجتمع .

ومن هنا تظهر أهمية :

– تطوير وتقوية برامج ما بعد محو الأمية وتعليم الكبار منعا من الارتداد للأمية وتوجيهها لتطوير الانتاج ، وتنمية المهارات ، ووضع برامج للمتسربين الجدد، وكذلك الغالبية العظمى من الشباب والكبار ، والذين هم خارج نطاق التعليم المدرسى .

– تحقيق الترابط والتكامل بين التربية المدرسية والتربية غير المدرسية ، وتطبيق مجالات التربية المستمرة فى العمل ، وتوثيق العلاقة بين التعليم داخل المدرسة وخارجها .

– توفير فرص التدريب لبناء برامج التعليم المستمر وإنتاج المواد الخاصة به ، وتعبئة كافة الموارد المحلية لتطبيق المعلومات المدرسية ، وتشجيع الجهود الأهلية غير الرسمية .

– تجديد وتدعيم مشروعات لتعليم الشباب وتهيئة الظروف لتنفيذها بقصد دمجهم فى مجال الإنتاج ، ودعم البرامج والدراسات ، ونشر المعلومات وتبادل الزيارات والخبرات لإثراء إمكانيات القائمين على برامج التعليم المستمر ، وتطوير التعاون العربى والدولى من أجل بناء برامج للتعليم المستمر .

وهذا كله يتطلب :

وضع استراتيجية المواجهة الشاملة لقضايا التربية والتنمية بأسلوب أكثر فعالية ومن الملاحظ :

– أنه لا يوجد مفهوم واضح للتعليم غير النظامى يوجه المؤسسات العاملة فى الميدان ، ويحدد الدور الذى تقوم به . ففى بعض الأحيان يقصد بالتعليم غير النظامى محو الأمية ، والثقافة الجماهيرية .

ولذلك نلاحظ أن كل مؤسسة تعمل فى ناحية دون أن يكون هناك تصور واضح لميدان التعليم غير النظامى .

– عمل مؤسسات التعليم غير النظامى فى انعزال عن بعضها ، فالجهود المبذولة فى ميدان محو الأمية منعزلة عن تلك التى تبذل فى ميادين الدراسات التكميلية والتعليم الموازى ، والثقافة الشعبية تعمل فى انعزال عن مؤسسات التعليم والتثقيف الأخرى ، والدراسات التكميلية تسير فى طريق مستقل وعلاقاتها مع باقى مؤسسات التعليم غير النظامى تكاد تكون معدومة ، وهكذا تتضارب الأهداف وتتكرر

الأعمال ، والمحصلة هى ضعف حركة التعليم غير النظامى وقصورها عن تقديم البرامج التى يحتاجها العدد الكبير من الناس والخبرات .

– إن هناك قصورا فى مجمل المؤسسات والبرامج الحالية مما جعلها لا تفى بحاجات قطاعات سكانية كبيرة . وبالرغم من وجود عدد كبير من البرامج المتنوعة، الا أن أعدادا كبيرة من السكان لا تجد لها مكانا فى أى من هذه البرامج. إذ لا توجد البرامج الموجهة إلى الفئات الخاصة من البدو والصيادين ، والبرامج الموجهة إلى سكان المجتمعات المستحدثة وغيرها .

على أننا يجب أن تؤكد فى هذا المجال أن دعم التعليم غير النظامى والتوسع فيه لا يعنى أن يحل محل التعليم النظامى بل يتطلب ذلك سياسة تربوية تتكامل فيها مناشط التعليم غير النظامى مع التعليم النظامى فى تقديم فرص تعليمية متكاملة للصغار والكبار ، تتيح استكمال التعليم لمن فاتتهم فرص التعليم أو تسربوا منه ، تمهيداً لإعادتهم إلى مؤسسات التعليم النظامى مرة أخرى أوالانتفاع بمرافق التعليم النظامى وهيئاته فى أنشطة التعليم غير النظامى .

انطلاقا مما سبق يمكن السعى نحو تحقيق ما يأتى :

(أ) توسيع مجال التعليم وتعدد مؤسساته بحيث لا يقتصر على التعليم النظامى بصوره التقليدية ، بل يمتد ليفيد من الكثير من المؤسسات الدينية الاجتماعية والاقتصادية والتعاونية والإنتاجية والنقابية والشعبية والإعلامية والسياسية .

(ب) إزالة الحواجز بين التعليم النظامى وغير النظامى فى ضوء نظرة شاملة لإعداد الأفراد ، وتقديم فرص تعليمية متعددة ومتنوعة لهم بحيث يتيسر لكل فرد فرص الإفادة من مختلف صور التعليم المتاحة ، وفقا لظروفه وإمكاناته الخاصة .

(جـ) اعتبار إنماء القدرة على التعليم الذاتى هدفا رئيسيا فى إطار التربية المستمرة وتحقق ذلك بأن يقدم التعليم النظامى أساسيات التعليم وركيزته التى تمكن الفرد بنفسه ، وبقدراته الخاصة ، من مواصلة تعلمه فى مختلف التخصصات والمجالات .

(د) ربط برامج التعليم غير النظامى بخطط التنمية حتى يتمكن كل إنسان من الحصول على حقه فى التعليم ومن تحقيق أهداف التنمية الشاملة .

(هـ) السعى نحو تدعيم وابتداع صيغ جديدة للتعليم غير النظامى تتلاءم

وظروف البيئة المحلية . مثال ذلك ، مدارس الفصل الواحد وبرامج التدريب الحرفية وغيرها .

(و) إسهام القطاع غير الحكومى والجمعيات التطوعية فى برامج التعليم غير النظامى بصورة جادة بحيث تسهم القطاعات المستفيدة من القوى العاملة فى توفير الإمكانات المالية والمادية من أجل تطوير أنشطة وبرامج التعليم غير النظامى من خلال صندوق مشترك ينشأ لهذا الغرض .

(ز) العمل على تنفيذ برامج التعليم غير النظامى – بقدر الإمكان – فى الأماكن التى تتناسب وطبيعة البرامج المقدمة ، وابتكار انماط تقليدية فى الطرق والأساليب مثل استخدام أساليب التعليم على البعد ، والدراسة بالمراسلة ، واستخدام الراديو والتليفزيون ، وتشجيع فكرة التعليم الذاتى والتعليم المتنقل . .الخ .

ونخلص من خلال هذا العرض لمجموعة الدراسات إلى أن مشكلة الأمية لا تزال تمثل تحديا كبيرا لكثير من الدول بالمنطقة مما يدعو إلى ضرورة تطوير التعليم بمؤسساته المختلفة حسب الحاجات البيئية وتحقيق التكامل بين المؤسسات المتعددة على كل المستويات بما يحقق التحول التدريجى نحو مدارس المجتمع على أن تسهم مختلف المؤسسات الاجتماعية والإنتاجية والأهالى فى دعم ذلك ماديا وبشريا وتطوير أجهزة التخطيط للمشروعات والبرامج من جهة وقيام الدراسات والبحوث الميدانية من جهة أخرى . . ومن الأمور الأساسية التى يجب أن تهتم بها البلدان العربية تبنى المفهوم الموسع لتعليم الكبار والذى يحقق عدة وظائف من بينها محو الأمية وخفض المظالم الناشئة عن الاختلالات القائمة فى النظام التعليمى .

مواصلة التدريب وإعادة التدريب وتنمية القدرة الإبداعية والمشاركة فى الأنشطة الثقافية والسياسية .

وتختلف هذه الوظائف من حيث الأدوار من بلد لآخر ، ومن مرحلة تاريخية لأخرى ففى بعض الدول يشكل تعليم الكبار فى صورة متابعة للتعليم النظامى وفى دول أخرى فإنه تعليم تكميلى وبديل للتعليم النظامى ، وعند هذه النقطة ينبغى أن يتلاشى أى فرق بين التعليم النظامى والتعليم غير النظامى، وأن تظهر إلى الوجود صيغ وأساليب تربوية وفق أهداف استراتيجيات جديدة .

* * *

المراجع

استند الباحث على مجموعة من التقارير والوثائق وأهمها :

(١) المركز القومى للبحوث التربوية – تقرير عن التكامل والتنسيق بين التعليم النظامى وغير النظامى ، عام ١٩٨٤ م.

(٢) ت. م. ساكيا – تقرير عن التحديات الكبرى والآفاق التى تواجه تعليم الكبار ، إعداد ت.م.ساكيا . ترجمة صالح عزب ، الجهاز العربى لمحو الأمية وتعليم الكبار ، ١٩٨٦ .

(٣) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم – الجهاز العربى لمحو الأمية ، الخطة القومية لتعليم التعليم الابتدائى ومحو الأمية فى الوطن العربى ، تونس ، ١٩٩٠ م .

(٤) شكرى عباس حلمى ، محمد جمال نوير ، تعليم الكبار – دراسة فى التعليم غير النظامى ، مكتبة وهبة ، ١٩٨٢ .

(5) An Overview of the Economic and Situation in the Region, prepared by United Nations.
Economic and Social Commission for Asia and the Pacific (ED - 85/MINEDAP/ Ref.1).

(6) Literacy Situation in Asia and the PacifI, Regional Overview, Unesco Regional Office for Education in Asia and the Pacifi, Bangkok. 1985.

(7) Towards Univeraslization of Primary Education : Review of National Plans a and lnnovation Efforts, Report of a Regional Meeting, Bangkok, 15 - 23 November 1983 .

الدراسة الثانية : نحو استراتيجية عربية لتعليم الكبار

اتجهت الدول العربية مجتمعة ومنفردة نحو وضع استراتيجية لتعليم الكبار وذلك فى ضوء الظروف الخاصة وفى ضوء الإمكانات المتاحة والمحتملة المبنية على مشكلات تلك الدول وعلى العوامل السياسية والاجتماعية والسكانيةوالاقتصادية سواء على الأصعدة الإقليمية أم العالمية وفى مؤتمر الإسكندرية السادس ١٩٩٤ قدمت الوثيقة التمهيدية عدد من الأهداف قصد إليها أن تكون نواة لعمل عربى مشترك فى مجال محو الأمية وتعليم الكبار وتتمثل تلك الأهداف فى :

(١) تنمية القدرة لدى المتحررين من الأمية ، واكتساب المعارف والمهارات والاتجاهات الكفيلة بتحقيق النضج الكامل للشخصية ، ووضعهم على طريق مواصلة التعليم والتعلم الذاتى ؛ من خلال أساليب التعليم الموازى ومؤسسات الثقافة الجماهيرية والتدريب .

(٢) التفاعل مع الثورة العلمية والتقنية الحديثة ، واستثمارها فى تحقيق التنمية الشاملة فى الوطن العربى .

(٣) مواجهة الغزو الثقافى والتحديات التى تهدد المجتمع العربى ، والمتمثلة فى انتشار المخدرات ، وتلوث البيئة واستنزافها وتدعيم سبل المحافظة عليها ، وأخطار الانفجار السكانى ، وسوء التغذية ، والأحوال المعيشية المرتبطة بالعطالة والبطالة .

(٤) تدعيم مبادئ الحرية والديمقراطية والسلام وحقوق الإنسان .

غير أن أية دراسة تستهدف عملا مشتركاً فيما بين مجموعة من الأقطار تتفاعل داخل مجتمع كونى ، تترسخ قواعده حالياً ، مطالبة بأن تجيب على تساؤل أساسى ، هو : « هل يمكن أن ننظر إلى الواقع العربى (بصعـــوباته وحاجاته) ، أو إلى المستقبل العربى ، دونما أن نأخذ فى اعتبارنا الواقع العالمى الذى نعيشه – بكل علاقاته ومشكلاته القائمة والمحتملة ، وتحسباته المستقبلية ، سواء من حيث نظرة الآخرين إلينا وعلاقاتهم معنا ، أو من حيث علاقات العالم بنا كمجموعة عربية » ؟ من شبه المؤكد أن الإجابة على هذا التساؤل واردة فى يقين كل من يستشرف المستقبل ، فى بعديه القريب والآجل . الإجابة هى استحالة توقع مستقبل جماعة بشرية فى انعزال عن حركة التاريخ المستقبلى . ولقد تبنت هذه

الدراسة هذا التوجه ، فى إطار رؤية تقول إنه لا يمكن عزل الواقع العربى عن الواقع العالمى ، سواء تاريخياً فيما مضى ، أو مستقبلا فيما هو آت . وبالمثل ، ووسط التفاعل الدينامى الحى المتواصل فيما بين الأنساق والنظم المجتمعية ، هل يمكن أن نتناول مسألة محو الأمية وتعليم الكبار فى انعزال عن الأنساق والنظم التعليمية الأشمل ، أو فى انعزال عن النظم الأكبر أو المتداخلة ، سواء أكانت اجتماعية أم اقتصادية أم ثقافية؟ الإجابة ، باليقين ، هى استحالة ذلك . لذا حاولت هذه الورقة أن تتبنى نظرة تقول بضرورة استشراف استراتيجية محو الأمية وتعليم المكبار فى ضوء رؤية أشمل للأنساق والنظم التعليمية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية وفى سبيل تحقيق ذلك تبدو ضرورة معالجة المحاور التالية :

أولاً : واقع تعليم الكبار فى البلدان العربية واحتمالات المستقبل .

ثانياً : مستقبل التعليم فى المجتمع العربى .

ثالثاً : العناصر الأساسية لتطوير الاستراتيجية العربية لتعليم الكبار .

تذكر عدة تقارير عدداً من محاور التوقع المستقبلى للتغيرات المحتملة فى المجتمع الكونى ، سيكون لها فعلها وتأثيرها فى الأنساق والنظم الاجتماعية والاقتصادية . ويقتضى حسن تدبير الأمور أن تراعى استراتيجيات التعليم عامة ، واستراتيجيات تعليم الكبار فى الوطن العربى، خاصة، هذه التوقعات والاحتمالات التى يأتى من بين أبرزها ما يلى :

١ – التغيرات الاقتصادية :

* هناك اتفاق عام على أن الاقتصاد سيكون هو المكون الأساسى للقوة فى العقود القادمة ، ومن المتوقع أن تمثل العوامل الخمسة التالية ، العناصر الأساسية للقوة الاقتصادية : (١) العلم والتكنولوجيا، (٢) السياسة الاقتصادية، (٣)القدرات الإدارية ، (٤) التنظيم الاجتماعى ، (٥) التعليم .

* تحقق زيادة مطردة فى نصيب الفرد من الدخل القومى فى قطر من الأقطار ، مرتبطاً بزيادة الدخل فى كل منها . ومن المرجح أن يصطحب ذلك بازدياد الاستهلاك فى مجالات متعددة ، وبما يعنى مستويات أفضل للمعيشة ، وطلب أكبر على فرص التعليم والثقافة والترفيه . وسوف يقتضى إشباع هذا الطلب ، بوسائل مجتمعية مرغوبة ، التخطيط المسبق لها ، والإعداد الجيد لما قد يبتغيه

المجتمع من مناشط تعليمية وثقافية وترويحية . البديل عند إغفال ذلك هو فتح المجال أمام ما هو مترد من هذه المناشط ، سواء أكانت هذه الإتاحة محلية أم من خلال اختراق ثقافى .

* اتساع المجال ، تدريجياً ، أمام دورالقطاع الخاص فى النشاط الاقتصادى « الخصخصة »، بما يزيد دور النشاط الفردى فى إدارة الاقتصاد . يرتبط بذلك ازدياد الاعتماد على الإدارة الذاتية والتشاركية ، بما يتطلب أن يتوجه التعليم نحو تدريب المتعلمين على سبل وطرائق صنع السياسات ، واتخاذ القرارات ، وأساليب الإدارة الذاتية والتعاونية للمشروعات الاقتصادية .

* سوف تتحول الأنشطة الاقتصادية ، تدريجياً ، نحو التركيز على الخدمات والمعلومات وسوف تتشبع الممارسات الاقتصادية بضمنيات ثقافية ومعلوماتية عالية المستوى ، وسوف يقتضى العمل بهذه الأنشطة مهارة ومعرفة وفهما بالثقافات الحديثة . سوف يقتضى هذا من التعليم ، وتعليم الكبار خاصة ، الشروع فى إعداد برامج تدريبية تهيئ الكبار وتدربهم للتوافق ، والتعامل الكفؤ مع هذه الآفاق المحتملة .

(٢) المشاركة والديمقراطية وحقوق الإنسان ، ونمو المجتمع المدنى :

* تزايد واتساع قاعدة وصيغ المشاركة ، وزيادة الإلحاح المحلى والدولى على ضرورة رعاية واحترام حقوق الإنسان وتعزيز مكتسباتها ، شاملا ذلك : حق الإنسان فى المشاركة المتكافئة ، وفى التعبير ، والعقيدة ، والتعليم ، والصحة، والأمن ، والسلامة ، والرفاة . وسيقتضى تزايد التوجه نحو تعميق المشاركة ضرورة بناء أوسع إطار ممكن للمعارف والمهارات والاتجاهات المعززة للمشاركة الكفؤة،وسوف يرتبط ذلك كله بضرورة تحقيق مزيد من التعليم .

* ازدياد المطالبة بمبدأ « الفرص المتكافئة » فيما بين الناس ، وبما يعنى حصول كل إنسان على حقٍ عادلٍ فى الثروة الوطنية ، وفرص متكافئة فى التعليم ، والتوظيف ، والصحة ، والترفيه ، والسكن ، والخدمات ، والتأمينات ، والضمانات الاجتماعية المكفولة .

* ازدياد دور المنظمات التطوعية المحلية ، والمنظمات غير الحكومية ، وتزايد إسهامها فى المشاركة السياسية ، وفى اتخاذ قرارات ذات نفع عام للمجتمعات

المحلية التى تعمل على خدمتها ، (على مستوى القرى والأحياء السكنية) ، وبصفة خاصة فى مجال تقديم خدمات عامة فى التعليم ، الطب ، والإرشاد الزراعى ، والتوعية الصحية ، والتوجيه الثقافى والترفيه، وبناء – وإعادة بناء – مرافق البنية الأساسية المحلية وكلها مجالات يسهم تعليم الكبار – فى إطاره الأوسع – بأدوار أساسية فيها .

* التحول من نمط الإدارة المركزية إلى النمط اللامركزى ، ومن بين نواتج هذا التغير ، وفيما يخص تعليم الكبار ، تنامى دور وقيم الثقافات المحلية ، والأصلية التراثية .

(٣) التعددية الثقافية :

* تزايد التعددية ، وخاصة فيما يتعلق بوجهات النظر والقيم . (والمقصود بالتعددية أن يعيش الناس من مختلف الأجناس والعقائد والديانات والتوجهات فى سلام مع بعضهم فى مجتمع واحد) . غير أن ذلك قد يصطحب بتحيزات للثقافات الخاصة ، أو اغتراب عن الذاتية الثقافية ، ما لم يسهم التعليم عامة ، وتعليم الكبار بوجه خااص ، فى تعزيز الانتماء الوطنى والثقافى .

* سوف يتطلب إقرار مبدأ التعددية إقرار الحقوق الإنسانية للأقليات والجماعات والطوائف الخاصة . وإذا لم يصطحب ذلك بنظام تعليمى للكبار ، يحقق الانصهار المجتمعى حول مبادئ عامة متفق عليها ، سوف يزداد الصراع بين هذه المجموعات . وسوف يتطلب هذا ، بالضرورة ، تعزيز نظم التعليم عامة ، وتعليم الكبار خاصة ، مع توجيه اهتمام خاص نحو تعليم الأقليات ، وأفراد الجماعات والطوائف الخاصة .

(٤) التطور المعرفى والتكنولوجى :

* سوف يكون تفجر المعارف ، وسرعة التقدم العلمى والتقانى ، من أهم قسمات الحقبة القادمة . يستوجب ذلك أن يكون التعليم قادراً على مواجهة التحدى المتمثل فى تهيئة الشباب للتمكن من التقانات اللازمة لتلبية متطلبات العمالة المستقبلية ، وإثرائه بتجارب الماضى ودروسه ، بما يحقق توافقا إيجابيا فيما بين أصالة التراث ومعاصرة الحاضر والمستقبل .

* آفاق التطور العلمى المستقبلى متسعة إلى أقصى الحدود ، وفى كل الجبهات والتنبؤات الخاصة بهذا التطور العلمى متباينة . غير أن ميادين التطور ، الأكثر احتمالا ، ستزداد سرعتها فى حقول الكيمياء الحيوية ، والاليكترونيات ، وبحوث الدماغ ، والصحة ، والهندسة الوراثية ، ووسائل الاتصال والمواصلات . وسوف يتطلب هذا نظماً للتدريب وإعادة التدريب تتيح للمشتغلين الكبار فرص مواكبة آفاق واحتمالات هذا التقدم والتطور العلمى .

* سوف يزداد تقلص الفترة الزمنية فيما بين الاكتشاف العلمى وتطبيقاته فى ميادين العمل (الإنتاج والخدمات) ، مرتبطاً ذلك بتطور ميادين «البحث والتطوير» (R&D) ، وسوف يقتضى هذا المزيد من ارتباط المؤسسات التعليمية بمؤسسات « البحث والتطوير» ، لإعداد كل من المتعلمين الصغار والعاملين الكبار لاستيعاب مستجدات الكشوف العلمية فى متطلبات العمل والإنتاج والحياة اليومية .

٥ - التغيرات المجتمعية :

* من بين بنود المشهد (السيناريو) المتشائم للمستقبل ، توقع زيادة نزعات العزلة والانفرادية ، وتغير الجوانب المعنوية والأخلاقية ، وسلوكيات الناس ، وهيكل القيم، مالم تعمل مناشط التعليم المستمر على تدارك ذلك والتحصين ضده .

وقد تواجه البشرية عدة مشكلات اجتماعية متوارثة أو طارئة ، وبصفة خاصة يتعلق بنوعية الحياة ، والعلاقات الأسرية ،و اختلال توزيع الثروة ، وزيادة سكان المجتمعات الفقيرة وزحفهم على المناطق الأخرى الثرية – وما يرتبط بذلك من هجرات محلية ، وضغط المجتمعات الفقيرة على المجتمعات الأكثر ثروة – وقصور التوازن والسواء النفسى ، مصطحبا بمشاعر فراغ روحى ومزيد من الإحباط والإحساس بالاضطهاد . وقد يصطحب ذلك بازدياد فى العنف ، وانتشار المخدرات، وأمراض مثل نقص المناعة (الإيدز) . تلك كلها أبعاد متشائمة يتوقع البعض حدوثها أو انتشارها ، مالم توجه المجتمعات من خلال مؤسساتها التعليمية، عامة ، ومؤسسات تعليم الكبار خاصة ، جهوداً لتوعية الناس بها وتحصينهم ضدها ، وقاية منها .

* ظهور مشكلات ذات طبيعة عالمية مثل : مشكلات البيئة ، والتلوث ، والإرهاب ، والمخدرات ، والفقر . وهي مشكلات تتجاوز قدرة الدولة الواحدة . ذلك أن "البيئة" قد أصبحت اهتماماً عالمياً ، تجاوز حدود الدولة القطرية إلى "البيئة العالمية" أو "بيئة الأرض" . وأصبحت مواجهة قضايا البيئة ومشكلاتها أكبر من قدرة الدولة القطرية الواحدة ، بما سيؤدى إلى تبنى سياسات غير دولية .

٦ - المعلومات والاتصال :

* سوف يتغير مفهوم العمل والعامل ، وسوف يزول - تدريجياً - ذلك التصنيف التقليدى فيما بين " ذوى الياقات البيضاء" ، و"ذوى الياقات الزرقاء" . ذلك أن الغالبية من عمال المستقبل سيعملون على الحواسب الآلية وأجهزة التحكم الإليكترونى . (من المتوقع أن تصل نسبة العاملين فى قطاع المعلومات فى الدول المتقدمة إلى ٩٥٪ من إجمالى قوة العمل عند نهاية القرن الحالى) . ويعنى ذلك أن الذين لا يستطيعون التعامل مع الحواسب الآلية سنة ٢٠٠٠ - بشكل أو بآخر - سيكونون أميين فى مجتمع ستكون معظم وظائفه مشبعة بكثافة عالية من تقانة الاليكترونيات ، وسيستخدم جميعه الحواسب الآلية بشكل أو آخر .

* سوف يزداد عدد الوظائف فى ميدان المعلومات ، وبخاصة فى مجالات إعدادها ، وتجهيزها ، وتخزينها ، واسترجاعها ، ومعالجتها ، وترتبط هذه كلها بالعمل على الحواسب الآلية ، بما يقتضيه ذلك من مهارات - وبصفة خاصة فى مجالات العلوم والرياضيات - لابد من توافرها فى المشتغلين فى المستقبل . وسوف يلقى هذا بمسئوليات وتبعات كبرى على نظم وبرامج التعليم عامة ، وتعليم الكبار خاصة . ذلك أن الاستعداد والإعداد لمجتمع المعلومات ، سوف يقتضى تبنى سياسات للتدريب (بجميع أنواعه) ، تتاح للمشتغلين فى مختلف أعمارهم ، وحسب تعدد مستوياتهم التعليمية السابقة .

* أتاحت التطورات فى وسائل الإعلام والمواصلات فرص التواصل الكثيف فيما بين الأفراد والشعوب والثقافات ، وانفتحت حدود كل دولة وثقافة - على مصراعيها- أمام التيارات الثقافية المتعددة ، التى تصلها من مختلف أرجاء المعمورة عبر وسائل الإعلام الجديدة وتكاثف الاتصال المباشر نتيجة ازدياد حركة الناس والسياحة . أدى ذلك إلى أن يتكون لدى كل شعب وثقافة "صورة للآخر" ،

شاملة ماهو إيجابى ، أو سائر الشعوب والثقافات الأخرى . وأصبح هناك مجالات للمقارنة بين "صورة الذات" و"صورة الآخر" .أدى ذلك إلى عدة نواتج ، من بين أهمها :

– ازدياد حدة التوقعات لدى بعض الشعوب التى كانت معزولة عن غيرها ، وبخاصة شعوب العالم النامى . وارتبطت هذه التوقعات بقضايا الديمقراطية ومستويات وأنماط المعيشة ، ونماذج الاستهلاك الترفى ، وما إلى ذلك كله . وتطورت هذه المشكلة إلى مايسميه علماء المستقبليات "ثورة التوقعات" .

– التأثير والتوجيه الثقافى ، المقصود ، صوب ثقافة عالمية واحدة مسيطرة ، ذلك أن مضمون الرسائل الإعلامية التى يتم بثها ليس بريئا فى جميع أحواله ، إنما يحمل فى طياته أفكاراً وتوجهات . مقصودة لتقبلها المستقبلون ، ويتغيرون من ورائها ، ويسلكون بمقتضاها .

مستقبل التعليم وتعليم الكبار فى الوطن العربى :

* سيكون التعليم – فى المستقبل – أمراً سياسياً وأمنياً فى المقام الأول . ولن تكون قضية المستقبل أمراً تربوياً يقتصر الاهتمام به على المتخصصين التربويين ووزارات التعليم فقط ، بل سيكون ذا صبغة وتأثير سياسى وأمنى بالدرجة الأولى . فالتعليم للمستقبل ، فى أى أمة ، هو مستقبل هذه الأمة ذاتها . لقد شهدت السنوات الأخيرة حرص رؤساء الدول على أن يضعوا قضية التعليم والمستقبل فى رأس جدول أعمالهم . (راجع تقارير اللجنة الرئاسية التى أصدرت توصياتها سنة ١٩٨٣ فى التقرير الشهير "أمة فى خطر" ، والقمة الأوروبية التى اجتمعت صيف ١٩٨٦ تحت اسم "يوريكا" ولم يتضمن جدول أعمالها إلا بنداً واحدا ، هو تطوير التعليم والبحث العلمى فى دول الجماعة الأوروبية ، وتقارير منتدى الفكر العربى عن الرؤى المستقبلية البديلة، وأعمال المؤتمر القومى لتطوير التعليم برئاسة رئيس جمهورية مصر العربية ، وجهود تطوير التعليم فى الأردن برئاسة ملك وولى عهد الأردن ، وما إلى ذلك من جهود أخرى فى كثير من الأقطار العربية ، وفى اليابان ، وكوريا ، وسنغافورة ، وتايلاند ، والهند ، والصين ، والبرازيل ، وكوريا . فقد أصبح السباق من أجل تطوير التعليم سباقاً يستجيب ويمهد لكل مجالات الحياة الأخرى ، من الاقتصاد إلى الأمن .

* سوف يقتضى تدارك الفجوة الاقتصادية ، فيما بين العالم المتقدم والعالم

النامى ، تكثيف الجهود للتوسع فى الأنظمة التعليمية الحالية ، وبخاصة فى مجال تعليم الكبار فى إطار التعليم المستمر . إن نسبة العلماء والمهندسين فى الدول الصناعية تقارب عشرة أضعاف ما هو موجود فى الدول النامية ، وليس هناك من وسيلة لتدارك الفجوة – فى المدى القريب – إلا من خلال تبنى نظم لتعليم الكبار ، يتيح برامج للتعليم الإضافى والتعليم المتناوب ، والتدريب ذى المستوى العالى ، لبناء المهارات اللازمة للمستقبل .

* سيواجه التعليم – فى المستقبل – ثلاثة ظروف عليه أن يجد الحلول المناسبة لها ، هى :

(أ) التزايد الضخم فى عدد طالبى التعليم ، سواء من صغار السن أم من الكبار .

(ب) الانفجار المعرفى ، وزيادة مشكلة معالجة المعلومات وتخزينها والتعامل معها .

(جـ) تفريد التعليم ، بهدف مساعدة كل فرد على أن يتعلم حسب السرعة والسعة والعمق التى تتفق وقدراته وإمكاناته ، و أفضل شكل ممكن .

* سينظر إلى التعليم من حيث ارتباطه بالمستقبل أكثر من انجذابه إلى الماضى، ومن ثم سيتطلب المستقبل نظماً تعليمية وتدريبية كثيفة خارج المدرسة، كما ستزداد نماذج التعليم العام والتدريب المهنى .

* سوف يكون على النظم التعليمية العربية أن تتخلص من عدة مظاهر سلبية أهمها :

سيادة التعليم النمطى ، وأساليب الحفظ والتلقين ، وقصور تعليم التفكير العقلانى الناقد ، وقصور إعداد العلماء والمبدعين ، والاعتماد على نظام تعليمى مدرسى (نظامى) محدود القدرة والتأثير ، وقصور نظام التعليم غير النظامى .

* سوف تتحول المجتمعات إلى نظم من التعليم المستمر ، وبخاصة مع ظهور موارد تعليمية أكثر ، والاستعانة بالتقانات التعليمية ، خاصة أن الحواسب الآلية ستتيح ثورة تقانية فى التعليم .

* لن يكون للتعليم صمامات ونهايات قاطعة كما هو عليه الحال الآن ، وإنما

سيستمر الإنسان فى التعلم وفق نظم تتيح له الانتقال من نوع تعليمى إلى آخر،ومن مستوى تعليمى إلى آخر ، بيسر وبلا تعقيدات مبالغ فيها ، مثل تلك التى تنظمها وتقيدها نظم تقليدية للتقويم والامتحانات .

* سيصطبغ التعليم بصبغة لا نظامية أكثر ، كما ستزداد إتاحته للأفراد ، وستتناقص أهمية المدرسة فى التعليم ، وتتزايد أهمية وسائل الاتصال والتقانات التعليمية الحديثة المتطورة ، وبخاصة التليفزيون التعليمى ، والفيديو التعليمى ، والحواسب الآلية . وسوف تزداد كلفة التعليم النظامى ، نتيجة ديناميات وآلياته ونظمه الخاصة ، وفى ظل الموارد المحدودة التى ستتاح للمؤسسة التعليمية النظامية ، سيتم اللجوء إلى وسائل وأساليب يمكن بها ترشيد الإنفاق على التعليم وزيادة كفاءته .

* التعليم – بمعناه ومغزاه الحقيقى – هو الممهد ، والحافز لميلاد ديموقراطية سليمة وصحية . بغير تعليم رشيد متطور واع ومتفتح ، لا جدوى للديموقراطية السليمة أو المشاركة الرشيدة ، ولا مجال لاحترام حقوق الإنسان . والطبيعة الإنسانية المرتقبة للقرن المقبل – قرن الديموقراطية – لابد وأن تأتى نتاجاً للتعليم ، ولنظام تعليمى راشد وناجح وقادر على صوغ هذه الطبيعة الإنسانية الجديدة ، لذلك سوف تقترن الديموقراطية بمزيد من التعليم والتعلم ، وستكون الأمية حاجزاً يحول دون اكتمال الوعى . ذلك أن الإنسان الديمقراطى إنسان مزود بأساسيات المعرفة التى تمكنه من المشاركة الفاعلة فى قضايا القرن القادم : قضايا غزو الفضاء، والتكنولوجيات المتسارعة ، وشبكات الاتصال عبر الفضاء ، والمصادر الجديدة للطاقة الكهربية ، والحاسبات الآلية المعقدة ، وقضايا التوازن البيئى والإيكولوجى ، وهندسة الجينات ، قضايا التفاعل والتعامل مع طرق المعلومات السريعة ، وغيرها كثير لم تتضح قسماته بعد . إنسان القرن القادم مطالب بأن يشارك فى هذا كله بالرأى والتفاعل والقرار ، ولن يستطيع ذلك مالم يكن على قدر من المعرفة بها .

* سوف يتطلب المستقبل نظماً تعليمية وتدريبية كثيفة خارج المدرسة (التعليم المستمر للكبار ، بمختلف مجالاته وأنشطته) . ذلك أنه من الثابت والمؤكد أن من ينقطع عن تجديد تعلمه ومعارفه ومهاراته ، لسنوات معدودة ، سينعزل عن عالم المهنة التى يعمل بها . يعنى ذلك أن من يريد الاستمرار في العمل الكفؤ عليه أن يجدد معلوماته ، ويعيد تعليم نفسه تعليماً ذاتياً أو منظماً .

* سوف يتطلب التعليم ، كحق أساسى للجميع ، فرصاً حقيقية متاحة للجميع، دون تمييز قائم على الجنس أو الموقع الجغرافى أو الطبقة الاجتماعية والاقتصادية . ذلك أن مجتمعات المستقبل سترتكز على قاعدة تعليمية واسعة للجميع ، وستكون التفاوتات التعليمية عاملا مؤثراً على مجمل النمو المجتمعى .

* رغم احتمالات تحقق توسع كمى للالتحاق بالتعليم (نتيجة النمو السكانى وما يرافقه من تزايد فى الطلب الاجتماعى على التعليم) ، إلا أن هناك بعض احتمالات بألا يصطحب هذا التوسع الكمى بمعايير الجودة والفعالية . يقتضى ذلك ضرورة العمل على وضع أهداف تعليمية واضحة ، وملاءمة المناهج الدراسية والمواد التعليمية بالاحتياجات المجتمعية والمستقبلية والارتقاء بمستوى أداء المعلمين، وتطبق سبل الارتقاء بمستويات التحصيل التعليمى وأساليب التقويم، وملاءمة المبانى والتجهيزات لاحتياجات التطوير النوعى للتعليم ، وجمع المعلومات وإدارتها بصورة منهجية ، وكفاءة موظفى الدعم الإدارى والتقنى . وسوف يلقى كل ذلك بتبعات على تعليم الكبار ، ذلك أنه سيكون مسئولا عن استعواض أى اختلال أو قصور فى عمليات التعليم المدرسى .

* سوف يتجاوز دور التعلم وظيفة "المصدر الناقل للمعرفة" ، وسيتحول دوره إلى " منسق لعملية التعلم " ، باعتبارها عملية تثريها عناصر تأتى من مصادر شتى . ولن تكون المعارف والمهارات التى اكتسبها المعلمون ، خلال إعدادهم فى معاهد وكليات التربية ، كافية أو ملائمة لاحتياجات التعليم فى المستقبل . وسوف يقتضى ذلك من المعلم أن يحيط بآخر التطورات فى مجالات عمله ، سواء من حيث الإعداد المهنى أو الإعداد الأكاديمى . ذلك أن أى نظام لن يكون فعالا إذا اكتفى بعض العاملين فيه بما حققوه ، وسادهم إحساس زائف بالرضا عن أنفسهم ، بينما يكافح آخرون من أجل النمو والتطور ومواكبة الزمن . ومن ثم ، فإن توجيه الاهتمام نحو إعداد العاملين بمختلف وظائف التعليم والإشراف فى التعليم عامة ، وفى تعليم الكبار خاصة ، وتزويدهم بالجديد فى ميدان عملهم ، سوف يكون له أولوية كبرى فى المستقبل .

* سوف يختلف تعريف الأمية عما هو متفق عليه الآن فى كثير من الأقطار العربية . وسوف تكون هناك فجوة كبيرة فيما بين التعريف المتفق عليه الآن ، والتعريف المرتقب . فالأمية – وفق تعريفاتها الحالية – تختلف عن حالتين (حقنتين) حضاريتين . ذلك أن التعريف الحالى ينتمى إلى ثقافة وحالة المجتمع

الزراعى ، ولاتكاد توجد فى ثقافة وحالة المجتمع الصناعى ، أما التعريف المرتقب فسوف يرتبط – فى الغالب – بثقافة وحالة المجتمع المعلوماتى .(راجع تعريف اليابان للأمية بنهاية القرن الحالى) .

* سوف تتيح ثورة الحواسب الآلية – فى المستقبل – أن يتوافر لكل متعلم حاسوب مرتبط بشبكة أكبر من قواعد المعلومات ، يربط فيما بين المتعلم ومصادر التعليم ، متضمناً ذلك زخماً غير محدود من نواتج التقانات التعليمية . وسوف يستطيع المتعلم أن يتواصل مع مصادر التعليم دونما قيود للمكان أو الوقت . وسوف يمثل ذلك ثورة تعليمية حقيقية ، ذلك لأنها ستغير من مفاهيم الموقف التعليمى بأركانه التقليدية المتعارف عليها : المبنى المدرسى ، والمنهج ، والمقرر الدراسى الثابت ، ونوعيات الدارسين والمدرسين .

* سوف يزداد وعى الأفراد بخطورة المستقبل وضرورة المشاركة فيه ، وسيقتضى ذلك مزيداً من التعليم والمعرفة والمعلومات المتاحة إلى الناس ، وبما يسهم فى زيادة الوعى بالمشكلات المستقبلية . ويتطلب ذلك أن يتوجه التعليم عامة ، وتعليم الكبار خاصة ، نحو الإسهام فى نشر الوعى بالمستقبل وأهمية التعرف عليه والمشاركة فى صنعه بين كل الناس .

أما من حيث الواقع العربى، فإن هناك عدة مؤشرات بعضها إيجابى، والآخر يقتضى عملا تسهم فيه استراتيجية تعليم الكبار:

* بداية ، يتوافر لجهود محو الأمية وتعليم الكبار فى الأقطار العربية ، اتفاق عام حول التنظيم المشترك للعمل (الاستراتيجية العربية لمحو الأمية وتعليم الكبار)، ومؤسسة إقليمية عربية تنسق الجهد العربى المشترك فى هذا الميدان : (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم – الجهاز العربى لمحو الأمية وتعليم الكبار). وحقق وجود كل من هذا الاتفاق العام ، والمؤسسة القائمة على تنسيقه ، إنجازاً محموداً خلال الحقبة الماضية ، والأمل معقود على استمراريتهما فى تحقيق مزيد من الإنجازات المستقبلية ، متى تم تطوير مقدراتهما معا .

* تجاوزت الاستراتيجية العربية لمحو الأمية وتعليم الكبار المفهوم التقليدى للأمية ، وأشاعت مفهوم الأمية الحضارية ، واعتمدت أسلوب "المواجهة الشاملة" نهجاً أساسياً لمحو الأمية ، ونجحت فى تشكيل وتعميق مفاهيم وممارسات جديدة فى كل الأقطار العربية ، وتبنت تجارب رائدة توجهت نحو القطاعات الأكثر أولوية

فى حاجاتها إلى جهود محو الأمية "كتنمية القطاع الزراعى ، والبدوى ، والنسائى" .

* منذ أن أقرت الأقطار العربية استراتيجيتها لمحو الأمية وتعليم الكبار ، أعلنت عدة أقطار عربية عن حملات شاملة لمحو الأمية :

– ففى سنة (١٩٨١) أعلنت كل من العراق ، وفلسطين ، والكويت ، واليمن حملاتها الشاملة لمحو الأمية .

– ثم توالى الإعلان عن حملات وطنية فى عدة أقطار عربية أخرى : البحرين (١٩٨٤) ، موريتانيا (١٩٨٩) ، الإمارات العربية المتحدة (١٩٩٠) ، مصر (١٩٩١) ، تونس (١٩٩٣) .

– هذا إضافة إلى عدد من الحملات القطاعية النشطة لمحو الأمية فى عدد آخر من الأقطار العربية ، كالحملات الصيفية فى العربية السعودية ، والحملات المحلية الشاملة بالمحافظات والأقاليم فى سوريا ، والسودان .

* ارتفع عدد سكان الوطن العربى إلى ٢٤٠ مليون نسمة عام ١٩٩٣ . وإذا استمر معدل النمو على حاله سيزداد عدد السكان إلى ٢٨٩ مليوناً عام ٢٠٠٠ ، و٤٩٣ مليونا عام ٢٠٢٥ . ويبلغ متوسط معدل النمو السكانى السنوى فى المنطقة ٢,٧ فى المائة ، مع اختلافات فيما بين كل قطر عربى وآخر . وفى سنة ١٩٨٥ كان ٥٥فى المائة من سكان الوطن العربى يعيشون فى الريف ، ومن المتوقع أن تصبح هذه النسبة ٤٦ فى المائة عام ٢٠٠٠ . (أنظر جدول رقم "١") .

* ازداد عدد السكان فى سن التعليم (٦ – ٢٣ سنة) إلى مليوناً عام ١٩٨٥ ، ومن المتوقع أن يبلغ ١١٧ مليوناً عام ٢٠٠٠ ، و ١٧٤ مليوناً عام ٢٠٢٥ . غير أن العدد الفعلى للملتحقين بمستويات التعليم الثلاثة كان أدنى من ذلك بكثير ، إذ بلغ ١٧ مليوناً عام ١٩٧٠ ، وبنسبة قيد خام تعادل ٣٣٠٣ فى المائة . وفي سنة ١٩٩٢ بلغ عدد السكان فى سن التعليم الابتدائى والثانوى (٦–١٧ سنة) ٧٢ مليوناً بنسبة ٣٠ فى المائة من مجموع السكان ، وستظل هذه النسبة على حالها سنة ٢٠٠٠ ، مع ازدياد فى العدد المطلق إلى ٨٤ مليوناً ، و١٢٠ مليونا فى عام ٢٠٢٥ ، ممثلة ربع سكان الوطن العربى . وسوف يفرض هذا على تعليم الكبار ضرورة إتاحة برامج تعويضية لمن لا تتاح لهم فرص التعليم فى مرحلته

الأولى. (أنظر جدول رقم "٧" الذى يوضح عدد المقيدين فى المدارس الابتدائية والثانوية فى كل من الأقطار العربية) .

*فيما بين سنتى ١٩٧٥و١٩٩١ ، ازداد متوسط النمو السنوى الإجمالى للالتحاق بالمرحلة الأولى من التعليم ، فى مجمل الأقطار العربية ، عن متوسط النمو السكانى لدى الفئة العمرية ٦ – ١١ سنة ، (٣,٨ فى المائة لمتوسط النمو السنوى الإجمالى للالتحاق بالمرحلة الأولى ، و ٢,٨ فى المائة ، لمتوسط النمو السكانى لدى الفئة العمرية ٦– ١١ سنة) . وهذا يعنى توسعاً فى التعليم الابتدائى أسهم فى سد منابع الأمية على مستوى مجمل الأقطار العربية . (أنظر جدول رقم "٤" لتقديرات معدل القراءة والكتابة بين الكبار ، ومتوسط عدد سنوات الدراسة ، ودليل معرفة القراءة والكتابة ، ودليل معدل السنوات الدراسية ، والتحصيل التعليمى ، لكل من الأقطار العربية) .

* رغم تحقق تحسن ملحوظ فى تعليم الفتيات خلال العقدين الماضيين ، إلا أن وضعهن لا يزال سيئاً نسبياً ، إذا ماقورن بوضع الفتيان . ففى حين كانت نسبة التحاق الفتيات ٥٤ فى المائة عام ١٩٧٥ ، وارتفعت إلى ٧٥ فى المائة عام ١٩٩١، إلا أن النسبتين المناظرتين للذكور كانتا ٨٥ و ٩٢ فى المائة على التوالى . وتقدر التوقعات أن حوالى ٢٢ فى المائة من أطفال الوطن العربى من فئة العمر ٦ – ١١ سنة لن تتاح لهم فرص الالتحاق بالمدرسة عام ٢٠٠٠ ، وأن معظم هؤلاء سيكونون من الفتيات ، وذلك إذا ما استمرت الأوضاع الراهنة على حالها ، . وسوف يفرض هذا على تعليم الكبار ضرورة بذل جهد خاص لتعليم الفتيات فى المرحلة الأولى من التعليم . (أنظر جدول رقم "٩" الذى يوضح مؤشرات تعليم المرأة فى كل من الأقطار العربية) .

* فى عام ١٩٧٠ بلغ عدد الأميين فى الأقطار العربية قرابة ٥٠ مليون أمى ، (٧٣ فى المائة من مجموع السكان العرب الذين يبلغون من العمر ١٥ عاما ومافوق) . ورغم انخفاض معدل الأمية إلى ٤٨,٧ فى المائة فى عام ١٩٩٠ ، إلا أن العدد المطلق ارتفع إلى ٦١ مليوناً نتيجة زيادة عدد السكان . وتشير دراسة البيانات الإحصائية المتاحة ، والإسقاطات المتعلقة بها، إلى أنه إذا لم تتخذ تدابير فعالة لتغيير هذا الوضع ، فإن عدد الأميين سيرتفع إلى ٦٦ مليوناً فى عام ٢٠٠٠ .

وتزداد نسبة الأمية بين النساء بشكل حرج ، ففى عام ١٩٩٠ ، كانت هذه النسبة ٦٢ فى المائة من جملة الأميين، وهناك خطر حقيقى هو أن يظل ٥٠ فى المائة من النساء الكبار أميات فى عام ٢٠٠٠ . وتعنى هذه البيانات أن مشكلة الأمية عامة، وفيما بين النساء خاصة، سوف يقتضى توجيه جهود مكثفة لمحو الأمية، وإعطاء هذه الجهود أولوية مطلقة . ذلك أن دخول الأقطار العربية القرن الحادى والعشرين بعدد من الأميين يتجاوز ٦٦ مليونا سوف يمثل حالة تخلف ينبغى تجاوزها من خلال تضافر كافة الجهود الوطنية والإقليمية والدولية . (أنظر جدول رقم "٢" ، وجدول رقم "٣" وجدول رقم "٥" عن تقديرات الأمية على مستوى كل من الأقطار العربية) .

* يواجه التعليم فى الوطن العربى مشكلات وتحديات مستمرة ، رغم ماتحقق من إنجازات خلال العقدين الماضيين . من ذلك أنه لم يتم حتى الآن تعميم التعليم الابتدائى والقضاء على أمية الكبار ، ولاتزال معدلات الهدر فى التعليم عالية . يقتضى ذلك بذل مزيد من الجهد لتحسين نوعية التعليم الأساسى ، ولاسيما فيما يتعلق بالمناهج الدراسية ، والأساليب والمواد التعليمية ، والتقويم التربوى ، والتوجيه المدرسى ، وتدريب المعلمين قبل الخدمة وأثنائها ، والمبانى المدرسية .

* أوضح استبيان وزعه مكتب اليونسكو فى عمان ، فى عام ١٩٨٩ ، على جميع الأقطار العربية ، بشأن التعليم الأساسى ومحو الأمية ، أن التعليم الأساسى يواجه تسع عقبات هامة هى :

(أ) نقص الموارد البشرية والمالية والمادية .

(ب) قصور فى دعم الآباء للتعليم ، لاسيما فيما يتعلق بتعليم الفتيات والنساء .

(جـ) الاعتقاد الشائع لدى فقراء الريف بأن مساهمة أطفالهم مباشرة فى العمل أجدى لرفاة الأسرة ، إجمالا ، من التحاقهم بالمدارس .

(د) نقص البنى الأساسية اللازمة لضمان وصول التعليم إلى الفئات الأقل حظًا اجتماعيًا ، (المتنقلون والقاطنون فى المناطق قليلة السكان أو النائية) .

(هـ) الكوارث الطبيعية أو الناجمة عن عمل الإنسان ، والتى تؤدى إلى تدمير واسع النطاق للممتلكات وتشتت السكان .

(و) ضآلة التشاور والتفاعل بين الحكومات والفئات المستهدفة بشأن قضايا التعليم .

(ز) الافتقار إلى سياسة محددة فيما يخص تطوير المؤسسات التعليمية التقليدية القائمة فى المجتمع ، باعتبارها وسائل بديلة مجدية لتعليم الأطفال واليافعين والكبار .

(ح) الافتقار إلى سياسة واضحة فيما يخص استخدام وسائل الإعلام الجماهيرى لتعزيز تأثير التعليم الابتدائى وبرامج محو الأمية .

(ط) الضعف النسبى لأجهزة تخطيط التربية وإدارتها .

وتجاوز كل من هذه العقبات التسع يقتضى بحثاً ودراسة وجهودا ، ينبغى أن تتوجه إليها الاستراتيجية العربية لمحو الأمية وتعليم الكبار .

* هناك سبعة عوامل تمثل القيود الرئيسية التى تعرقل تنمية محو الأمية وتعليم الكبار ، هى :

(أ) لم تتجسد الإرادة السياسية المؤيدة لتعميم التعليم الأساسى ، فى أغلب البلدان ، كبرامج عمل تعتمد على موارد مالية وبشرية كافية .

(ب) ضعف الدافعية إلى تعلم القراءة والكتابة والحساب ، فيما بين السكان المستهدفين عموماً .

(جـ) محدودية الدعم المقدم للهيئات المسؤولة عن محو الأمية وتعليم الكبار، نظرا للتركيز على التعليم النظامى .

(د) تقليدية أنشطة محو الأمية ، والافتقار إلى التجديد فى هذا المجال .

(هـ) ضعف المستوى النوعى لبرامج التعليم ومواده وأساليبه .

(و) افتقاد البرامج المساندة لحملات ما بعد الأمية إلى الفعالية .

(ز) انخفاض مستوى كفاءة العاملين فى مجالى محو الأمية وتعليم الكبار ، من معلمين ،ومسؤولين عن التخطيط والإدارة .

وهذا يوجه الاستراتيجية العربية المستقبلية لمحو الأمية وتعليم الكبار نحو ضرورة بذل مزيد من الجهد نحو تجاوز كل من هذه القيود ، بأسلوب علمى تتضافر فيه كافة الجهود .

* تتدنى أوضاع التعليم فى المجتمعات الريفية عن نظيرتها فى الحضر . فكثير

من المجتمعات المحلية الريفية يعانى من نقص فى المبانى والتجهيزات المدرسية ، وكثير من المعلمين الذين يعينون فى الريف أقل تعلماً ، وأضعف حماساً للتدريس عن نظرائهم فى الحضر ، وهذا ما يؤدى إلى انخفاض مستوى التحصيل لدى التلاميذ ، وارتفاع معدلات التسرب ، والتفاوت بين الذكور والإناث فى الالتحاق بالتعليم والمشاركة فيه . والمناهج الدراسية فى الريف لاتربطها صلة وثيقة بالحياة الريفية ، واستمرار الهجرة من الريف إلى الحضر يهدد بتغليب الطابع الريفى على المدن ، وتغليب الطابع الحضرى على الأرياف ، مع كل ما يرافق ذلك من تهديد للقيم الاجتماعية السائدة .

* باستثناء عدد قليل من الأقطار العربية ، كثيراً ما تهمل السلطات المركزية فئة السكان الرحل . وقد أنشأت بعض الأقطار ، (الجماهيرية العربية الليبية والمملكة العربية السعودية) ، نظام المدارس المتنقلة لهذه الفئة من السكان . وعمل البعض الآخر على التوطين الدائم للسكان الرحل ، (الأردن ، والجمهورية العربية السورية ، والمملكة العربية السعودية ، والعراق ، والكويت ، ومصر) ، وذلك كوسيلة لحل العديد من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية . غير أن تطبيق الإلزام بالتعليم المدرسى فى مناطق الرحل يقل فى أكثر البلدان عن نظيره فى المناطق المأهولة بالسكان المقيمين ، كما أن مستويات التقدم والتحصيل الدراسى لدى الأطفال الرحل تكون عادة منخفضة .

* هناك بعض إسهامات دولية فى تعميم التعليم الابتدائى ومحو الأمية . ففى عمان ، أعلن المدير العام لليونسكو فى فبراير /شباط ١٩٨٩ عن الشروع فى برنامج إقليمى لتعميم التعليم الابتدائى وتجديده والقضاء على الأمية فى الدول العربية (عربيوبيل) ، ويؤكد هذا البرنامج على اتباع نهج مزدوج يتناول التعليم الابتدائى ومحو الأمية فى سياق التعليم المستمر . والفئات التى يستهدفها هذا البرنامج على سبيل الأولوية هى التالية ، (مع منح الأولوية ضمن كل فئة من هذه الفئات لسكان الريف ، والفئات الأقل حظاً ، والفتيات والنساء) :

(أ) الأطفال فى السن المدرسية ، ولاسيما الأطفال الذين لم يلتحقوا بالتعليم لسبب أو لآخر .

(ب) المتسربون من المدارس الابتدائية .

(جـ) خريجو التعليم الابتدائى الذين يلاقون صعوبات فى العثور على عمل بسبب نقص مهاراتهم التقنية والمهنية .

(د) الأميون من اليافعين والكبار .

(هـ) العاملون فى القطاع غير المنظم ولاسيما المهاجرون إلى المناطق الحضرية .

* يكاد يكون تمويل برامج محو الأمية وتعليم الكبار مشكلة عامة فيما بين الأقطار العربية . وتتنافس قطاعات التعليم النظامى على مخصصات ميزانية التعليم. نتيجة لذلك لا يتوافر التمويل الكافى لجهود محو الأمية وتعليم الكبار ، بما يقتضى ضرورة الاستعانة بموارد جديدة وإضافية،مثل القطاع الخاص والتطوعى ، والاستعانة بأنظمة تعليمية أكثر كفاءة وقدرة على الوصول إلى بعض الفئات المستهدفة ، مثل الرحل والنازحين ، ومن أمثلة هذه النظم التعليمية المتطورة ، استخدام تقنيات التعلم الذاتى ، والتعليم التفاعلى بواسطة الإذاعة ، وغير ذلك من أشكال التعليم عن بعد .

* تكاد تتحمل المؤسسات الرسمية جل جهود محو الأمية وتعليم الكبار . والأساليب المتبعة يغلب عليها طابع العمل الرسمى ، بكل ما يحمله ذلك من أثقال بيروقراطية وروتينية وشكلية . والاعتماد على جهود هذه المؤسسات ، فقط ، لن يحل المشكلة . كما أن طابع العمل فى ظل هذه المؤسسات تصبغه لغة التقارير عما تم إنجازه من "أرقام من محيت أميتهم" ، أكثر منه تحقق إنجاز فعلى يحرر الأميين من أميتهم ، ويتيح لهم المشاركة المستنيرة فى عملية تعليمية – تعلمية مستمرة . يقتضى هذا ضرورة إشراك جميع أفراد المجتمع ومؤسساته ، بما فى ذلك المؤسسات الرسمية ، والشعبية ، والمنظمات غير الحكومية ، والجمعيات التطوعية ، والجامعات الوطنية ، وعلماء الدين ، ووسائل الإعلام وأجهزته ، وغيرها من أجل محو الأمية وتعليم الكبار . كما يقتضى ذلك صبغ الجهود فى محو الأمية بمضمون تعليمى حقيقى ، يتجاوز الوقوف عند مجرد الأرقام إلى تقدير للمضامين التعليمية المستهدفة من محو الأمية وتعليم الكبار .

* تفتقر المؤسسات التى تقدم برامج تعليم الكبار : كالبرامج الإذاعية والتليفزيونية ، والبرامج التى تقدمها هيئات غير حكومية : مثل : الأندية ،

والجمعيات الأهلية ، والمؤسسات الخاصة ، إلى التنسيق . ويقتضى هذا أن تتضمن أنشطة الأجهزة المسئولة عن محو الأمية وتعليم الكبار ، فى كل قطر عربى ، إنشاء آلية تنسق فيما بين أنشطة محو الأمية وتعليم الكبار ، وترعاها مادياً وعلمياً ، فضلا عن الاعتراف بأنشطة تلك المؤسسات كأنشطة منظمة لتعليم الكبار .

* من المتوقع ، وفى ظل المعدلات الجارية ، أن تنخفض النسبة المقدرة للأميين ، فيما بين سن ١٥ سنة أو أكثر من ٤٩ فى المائة من عدد السكان فى سنة ١٩٩٠ إلى ٣٨ فى المائة سنة ٢٠٠٠ .

تتباين أوضاع ميادين ومجالات تعليم الكبار فيما بين الأقطار العربية ، غير أن الأوضاع العامة لها تنبئ عما يلى :

التدريب المهنى والحرفى :

* تتباين مؤسسات التدريب ، وتختلف ، فيما بين الأقطار العربية ، غير أن النمط الغالب على تلك المؤسسات هو مراكز التدريب المهنى . ويكاد يتواجد جل هذه المراكز فى المدن الكبرى ، حيث تنتشر الصناعات والأعمال التجارية . ومعظم تبعية هذه المؤسسات لوزارات العمل ، وقليل منها يتبع وزارات أخرى كالزراعة ، أو الصناعة ، أو الكهرباء ، أو الإسكان والتشييد ، والأقل تنشئة مؤسسات الأعمال مثل : مؤسسات الاتصالات ، أو المواصلات (السكك الحديدية والنقل البرى والبحرى والطيران) ، أو المقاولات .

* تكاد تنحصر أنشطة التدريب المهنى فى تقديم تدريب أولى للمنتهين من مراحل التعليم الأولى ، ونادراً ما تتوافر برامج تدريبية للارتقاء بمستويات الكفاءة ، أو لإكساب التقانات الجديدة – على المستوى العام – باستثناء تلك البرامج التى تقدمها بعض الشركات للعاملين فيها . وتتراوح مدد التدريب فى معظم هذه البرامج فيما بين ستة أشهر وسنتين .

* يوجد فى معظم الأقطار العربية برامج تدريبية لم يتم حصرها ، أومسحها، أو التعرف على طبائعها بعد . وهى برامج يقدمها القطاع الخاص بمبادرة منه ، وفى إطار نشاط اقتصادى يمارسه ، ومن أمثلتها : مراكز تعليم اللغات ، أو قيادة السيارات ، أو الحواسب الآلية ، أو الحياكة ، وما ماثل ذلك من مراكز يلتحق بها الراغبون مقابل أجر يدفعونه لصاحب المؤسسة . ومعظم هذه المؤسسات تندرج تحت القطاع الاقتصادى غير المنظم ، والإشراف عليها محدود أو منعدم .

الإرشاد الزراعى :

* فى إطار هذا النشاط من أنشطة تعليم الكبار ، يتم تقديم برامج للإرشاد الزراعى للمستفيدين من القطاع الزراعى وتربية الدواجن والحيوان .

* تستهدف أكثرية هذه البرامج توفير القروض الزراعية والخدمات الآلية ومستلزمات الإنتاج الزراعى ، وتنفيذ برامج إرشادية زراعية أو لتربية الحيوان ، وإكساب المزارعين مهارات زراعية حديثة ، وتبنى استخدام تقاوى محسنة أو مبيدات أقل ضرراً للبيئة . وبعض هذه البرامج يقدم خدماته فى مجالات حفظ المحصول وتخزينه ، وتصنيع أولى لبعض منه ، سواء للاستفادة المباشرة أو لأغراض التسويق .

* غير أنه يلاحظ أن معظم المستفيدين من هذه البرامج هم المزارعين الأوفر حظاً ، ونادراً ما يستفيد منها الفقراء من المزارعين ، الذين هم أكثر حاجة إلى الاستفادة من مثل هذه البرامج .

التثقيف الصحى :

* تتبع معظم مؤسسات التثقيف الصحى وزارات الصحة أو البلديات ، وتقدم برامج متنوعة للتوعية الصحية فى مجالات الأمراض المتوطنة ، والتغذية ، وصحة الأم والرضيع ، والصحة العامة ونظافة البيئة . وبعض أنشطة التثقيف الصحى يتم بثها من خلال وسائل الإعلام (الإذاعة والتليفزيون والقوافل المتحركة) .

* إن الجهود التى ينبغى أن تبذل فى كل من ميدان التثقيف الصحى والإرشاد الغذائى ، أكثر مما هو متاح الآن . ذلك أن حجم ما تعانيه بعض الأقطار العربية من مشكلات فى هذين الميدانين يتطلب مزيداً من الرعاية توليه الاستراتيجية العربية المستقبلية لمحو الأمية وتعليم الكبار . (أنظر الجدول رقم "١٣" والذى يوضح المؤشرات ذات العلاقة بالإرشاد والتعليم الصحى للكبار، والجدول رقم "١٤" والذى يوضح المؤشرات ذات العلاقة بالإرشاد الغذائى) .

التعليم الموازى :

* يكاد يوجد فى معظم الأقطار العربية نظم للتعليم الموازى للتعليم العام

(التعليم المسائى فى بعض الحالات) ، تقدم خدماتها للمنتهين من مرحلة محو الأمية ولمن توقف عن التعليم فى مرحلة من مراحله ، وبهدف تقديم تعليم يكاد يتماثل مع التعليم العام النظاامى ، ولكن مع اختلاف بسيط فى توقيت تدريسه ، ومحتواه ، وخطته الدراسية ، ونظم تقويمه . وبعض هذه النظم يستمر إلى نهاية التعليم العام (شهادة التعليم الثانوى العام) . وقد أتاحت هذه النظم الفرصة لكثير من المتعلمين ، وخاصة فى دول الخليج العربى ، لمواصلة تعليمهم العام ، كما ارتبط به ، فى بعض الحالات ، تنظيم مماثل للتعليم العالى ، من خلال الانتساب أوالدراسات الحرة ، أو التعليم الأول الابتدائى ، ونسبة الذين لا يستكملون المرحلة الابتدائية ، ذكور وإناث ، فى كل من الأقطار العربية .

الثقافة العمالية :

* لا تنتشر مؤسسات الثقافة العمالية إلا فى عدد محدود من الأقطار العربية، وتتوجه حل جهود هذا الميدان نحو تنمية الوعى الثقافى والاجتماعى والاقتصادى بين العمال، وإعداد القيادات النقابية لتولى مسئولياتها فى قيادة الحركة العمالية النقابية ، والنهوض بمستوى العامل الاقتصادى والاجتماعى والثقافى ، والتدريب على الأمن الصناعى والعلاقات الإنسانية . وجهود الثقافة العمالية جيدة التنظيم والعطاء فى عدد من الأقطار العربية ، وفى البعض الآخر يكاد ينعدم تأثيرها ، أو تغيب غياباً مطلقاً .

التثقيف العام ، والبث الإذاعى والتلفزى فى البرامج التربوية :

* يكاد يتوافر فى جميع الأقطار العربية مؤسسات للتثقيف العام وللبث الإذاعى والتلفزى ، تتباين فى مدى انتشارها وكثافة الجهود التى تبذلها . غير أن الإنتاج العربى للمواد الإذاعية والتلفزية مازال أقل من أن يفى بمجمل ساعات الإرسال التى تقدمها بعض هذه المؤسسات . من ناحية أخرى الإنتاج العربى من المواد المطبوعة ما زال منخفضاً ، ومعدلات القراءة ، عامة ، دون نظيرتها فى الدول والمجتمعات التى حققت تقدما اقتصاديا . الأمية أحد الأسباب التى دعت إلى زيادة الاعتماد على البث الإذاعى والتلفزى كمصادر للتثقيف العام ، وهى (الأمية) مقترنة بنظم تعليمية لا تشجع على القراءة الحرة ، أسهمتا فى انخفاض معدلات القراءة بين الكبار .

* جميع الأقطار العربية لها أنشطتها فى تقديم خدمات تعليمية منظمة من خلال البث الإذاعى والتلفزى . وهذه الأنشطة يتم تقديمها من خلال هيئات الإذاعة والتليفزيون ، أو وزارات الإعلام ، فى تعاون مع وزارات التربية والتعليم ومؤسسات محو الأمية وتعليم الكبار .

* وتكاد معظم هيئات الإذاعة والتليفزيون العربية تقدم برامج لمحو الأمية ، وللتعليم العام الموازى (فى إطار دروس تعليمية متماثلة مع تلك التى تقدم لأبناء التعليم النظامى) ، والإرشاد الزراعى ، والتثقيف الصحى ، والتثقيف العام ، وبعض هذه الهيئات يقدم برامج للثقافة العمالية ، والثقافة العلمية ، والتدريب النظرى على بعض مهارات العمل الفنية والمهنية .

* تتباين المؤشرات ذات العلاقة بالتثقيف العام ، والبث الإذاعى والتلفزى فيما بين الأقطار العربية تبايناً واسعاً ، سواء فيما يتعلق بمعدل أجهزة الإذاعة أوالتليفزيون لكل ألف نسمة ، أو فى توزيع الصحف والكتب المطبوعة . (أنظر جدول رقم « ١٠ » وجدول رقم « ١١ ») .

ونخلص مما سبق أن تطوير تعليم الكبار فى إطار التعليم المستمر ، ضرورة حضارية مستقبلية ، تقتضى النظر فى تطوير الاستراتيجية العربية لمحو الأمية وتعليم الكبار ، فى ضوء رؤية تحلل الاحتمالات المستقبلية ، سواء إقليمياً أو عالمياً ، وتستشرف منها ما يتفق وقيمة الدور المنوط إلى أنشطة التعليم المستمر ، وبما يتيح حشد الطاقات والإمكانات اللازمة . ذلك أن التحديات المستقبلية ، التى ستفرض ذاتها بإلحاح ، مشبعة فى كل ثناياها بمضامين تعليمية ، ينبغى أن تتهيأ لها ، وبها ، الأقطار العربية .

ثالثاً : العناصر الأساسية لتطوير الاستراتيجية العربية لتعليم الكبار :

١ – تطوير برامج تعليم الكبار بصورة تمكنها من الاستجابة السريعة والكافية لحاجات المجتمع المتجددة ، بسبب تجدد ظروفه الحيوية وما يواجهه من تغيرات اجتماعية واقتصادية مرتقبة يجب أن تتضمن عدة عناصر ، يأتى من بين أهمها ما يأتى :

* إعادة النظر فى التعريفات الحالية للأمية ، ذلك أن القرن القادم ، الذى نحن على مشارفه الآن ، سيتطلب مستويات تعليمية تفوق كثيرا ما هو مصطلح عليه

الآن فى تعريفات محو الأمية المعمول بها فى الأقطار العربية . وسوف يقتضى هذا ، بالتالى ، جهودا تعليمية أكثر استمرارية وتكثيفا مما هو سائد الآن . وسيتطلب هذا، بالضرورة ، جهدا عربياً مشتركاً ، وذلك إذا ما رغبت الأقطار العربية فى تقليص الفجوة التعليمية السائدة الآن فيما بينها وبين الدول التى حققت تقدماً اقتصادياً ارتبط بجهود تعليمية مبكرة .

* تجديد الالتزام بمحو الأمية ، باعتباره ضرورة استراتيجية لأمن الأمة العربية وتأمين نهضتها . يصطحب بذلك وضع أفق زمنى قريب ، يتحقق خلاله التخلص من الأمية . يقتضى هذا تطوير ، وإعادة تنشيط ، المؤسسات القومية التى عنيت بمحو الأمية خلال الفترة الماضية ، وبخاصة الجهاز العربى لمحو الأمية وتعليم الكبار ، والصندوق العربى لمحو الأمية .

* تطوير الخطط الدراسية والاستراتيجيات الكفيلة بتحقيق محو الأمية بأوضاعها الراهنة ، والشروع فى صياغة مناهج تعليمية ، وخطط دراسية ، ودراسة استخدام طرائق تعليمية أكثر مرونة وفاعلية ، تحقق التطور من الممارسات الحالية لمجرد محو الأمية ، إلى ممارسات جديدة تقدم خدمات تعليمية أعلى مستوى ، وأكثر ملاءمة مع احتياجات وتحديات الحقب المقبلة .

* ربط برامج محو الأمية ، وما يليها من جهود تعليمية ، بمتطلبات التنمية المستمرة ، مع التأكيد على الأبعاد الحضارية ، والوظيفية ، والمهنية ، والبيئية . يصطحب بذلك تقديم برامج تعليمية حرة للكبار ، تمكنهم من تحقيق الاستمتاع بالمعطيات الثقافية والترويحية ، وتعزز من هويتهم الثقافية ، وتمثل جهوداً تعليمية وقائية من الغزو والاستلاب الثقافى الذى اخترق المنزل العربى .

* تطوير برامج لتعليم الكبار ، تستهدف زيادة الإنتاجية الزراعية ، تجاوزاً لأزمة الغذاء فى الوطن العربى ، تستهدف زيادة الإنتاجية الزراعية بطريقة مباشرة ، من خلال الربط فيما بين نوعين من تعليم الكبار من أبناء الريف ، أولهما هو الإرشاد الزراعى والتدريب الفنى بما يؤدى إلى زيادة الإنتاجية زيادة مباشرة ، الثانى هو التوسع فى برامج محو الأمية كنقطة بدء وارتكاز فى نظام للتعليم المستمر للكبار .

* إعادة النظر فى مجمل مناهج تعليم الكبار ، ومواده التعليمية ، وبناء الجديد منها ، وبما يراعى – فى أطره العريضة – مايلى :

– توفير فرص حافزة ومستمرة للتعلم ، بمختلف مجالاته ومستوياته وأشكاله وتخصصاته .

– إبراز الخصائص الذاتية للثقافة العربية وتأكيد أصالتها واستعدادها للتجدد ومواكبة الثقافات الإنسانية واستيعاب اتجاهاتها السليمة .

– التفاعل مع الثورة العلمية والتقنية الحديثة واستثمارها فى تحقيق التنمية الشاملة فى الوطن العربى .

– توفير أقصى قدر من المرونة فى صياغة المناهج التعليمية للكبار ، وأن يتحقق ذلك من خلال ارتباطات مباشرة مع الهيئات والمؤسسات الإنتاجية والخدمية والإعلامية والترويحية فى المجتمع .

– الإفادة من الأساليب والطرائق التعليمية الحديثة ، وبخاصة التقانات التعليمية المتطورة .

– أن تتوجه الأهداف العامة المقصودة من تعليم الكبار إلى :

– إحداث تغيرات مجتمعية تتحقق بها العدالة والمساواة والمشاركة الجماهيرية .

– خفض الاعتماد على التعليم "النظامى" بزيادة الاستعانة بالهياكل والبنى المتوافرة فى المجتمعات المحلية ، وتوظيف المعارف والقدرات المتوافرة فى هذه المجتمعات فى عمليات تعليم وتعلم مستمرة .

– تعميق مشاعر الانتماء والفاعلية والإسهام لدى المتعلمين الكبار .

– تعميق مشاعر تقدير الذات واحترامها ، والتأكيد على قيم الذاتية والهوية الشخصية ، فى إطار إنسانى أعمق وأوسع مضموناً .

– تقدير الخبرة الإنسانية المنجزة ، وتقدير الخبرات الخاصة بالآخرين ، وذلك فى إطار يستوعب المفيد من إنجاز الثقافات والحضارات الإنسانية ، ويقدرها، ويستفيد منها فى تفاعل مع الثقافة الذاتية والمجتمعية .

– بناء وتعزيز الدافعية للتعلم ، ومواصلة التعلم ، والتعريف بالفرص المتاحة

لمواصلة التعلم – بمعناه المتعدد الواسع ، وذلك فى إطار أكبر يرنو إلى تعزيز بناء المجتمع الحافز على مواصلة التعلم .

– تقدير قيم الأصالة ، وتعميق الاعتزاز بالثقافة المحلية الخاصة ، وذلك فى إطار أكبر ينمى المعرفة بالماضى ، ويجلو الحاضر ، ويضع الأمل الأكثر واقعية فى المستقبل ، دونما إحساس متعال بالشوفينية ، أو شعور محبط بالدونية .

– تعزيز وتشجيع قيم المشاركة والسعادة والتعاون والروح الإنسانية والتضامن.

– تنمية ما يتعلق بأمور الحياة الأساسية اليومية ، والعلاقات الاجتماعية الإيجابية ، مع توافر اتجاهات بناءة نحو الأسرة ، والأبناء ، والجيرة ، والمجتمع المحلى ، والإنسانية ، والعمل والكفاح من أجل البقاء .

– تنمية القدرة على اكتساب المعارف ، والمهارات ، والاتجاهات ، وأشكال السلوك الجديدة الكفيلة بتحقيق النضج الكامل للشخصية ، سواء تحقق ذلك بصورة فردية أو جماعية .

– ضمان اندماج الأفراد فى الحياة العامة من خلال تزويد الجمهور المستهدف بنوع من التعليم التقنى والمهنى المتقدم ، وتنمية القدرة لديهم على ابتكار أنواع جديدة من السلع المادية والقيم المعنوية .

* وضع الخطط وابتكار الصيغ والأساليب التى تفضى إلى توفير التعليم وتحسين مستواه فى المناطق الريفية ومناطق السكان الرحل والرعاة .

٢ – التوسع فى التعليم بعد المرحلة الأولى للأطفال ، وبعد المرحلة الأساسية للأميين الكبار ، بتطوير أنماط جديدة من التعليم والتدريب تمكن الناشئة والكبار من التكيف مع الأدوار الاقتصادية والاجتماعية التى يمكن أن يضطلعوا بها فى مجتمع سريع التغير ويتضمن هذا العنصر الأساسى العام ، عدة عناصر أكثر تفصيلا ، يأتى من بين أهمها ما يأتى :

* منح أولوية خاصة لملايين المتحررين الجدد من الأمية ، الذين يتخرجون من الحملات الشاملة لمحو الأمية ، أو يتسربون من التعليم النظامى بعد قضاء بضعة سنوات فيه ، وأولئك الذين لم يتمكنوا من مواصلة تعليمهم بعد مرحلة التعليم الأساسية .

* أن تعطى أولوية أخص ، فيما بين الفئة المذكورة سابقاً ، للشرائح المحرومة نتيجة عوامل اجتماعية ، أو اقتصادية ، أو جغرافية ، أو سياسية ، وخاصة النساء والفتيات ، وسكان المناطق الريفية، والأحياء الفقيرة من سكان المدن .

* التجديد فى صيغ التعليم المتاحة فيما بعد المرحلة الأولى من التعليم ، والمرحلة الأساسية للأميين الكبار ، ومن قبيل ذلك : الاستعانة بالتقانات التعليمية الجديدة (الأشرطة التعليمية المتلفزة ، أشرطة الحواسب الآلية ، الحلقات والمنتديات التعليمية – فى المجالات العلمية والثقافية – التعلم عن بعد ، وما إلى ذلك من وسائل وصيغ أخرى) .

* تعزيز الجهود الرامية إلى تطوير مناهج للتعليم الأساسى (للصغار والكبار)،تحقق توازناً ملائماً بين القيم الدينية والخلقية والسلوكية ، والمهارات الأساسية التقليدية (اللغة ، والرياضيات والعلوم) ، والمهارات اللازمة للحياة العملية مثل حل المشكلات وطرق صنع القرارات ، والوقاية الصحية الشخصية والمجتمعية ، والمبادئ الأساسية (القبل مهنية) لأداء حرفة مفيدة بعد التدريب عليها فى مرحلة تالية ، والمعارف والمهارات المتعلقة بالسكان والبيئة والتكنولوجيا، والمهارات الاجتماعية التقليدية والحديثة ، والتربية المدنية والوطنية ، مع إعادة النظر فى هذه المناهج بصورة دورية .

٣ – الاعتراف بنظام تعليم الكبار فى المجتمع كجزء من النظام التربوى ، وتجسيده بالقرار السياسى والهياكل التنظيمية والإدارية الضرورية ويتضمن هذا العنصر الأساسى العام ، عدة عناصر أكثر تفصيلا ، يأتى من بين أهمها مايأتى :

* الشروع فى وضع استراتيجيات وطنية ومحلية لتعليم الكبار ، مستهدية بالإطار العام للاستراتيجية العربية لمحو الأمية وتعليم الكبار ، واستحداث آليات تتوافر فيها مقومات تنفيذ هذه الاستراتيجيات ، والاستمرارية فى جهود تعليم الكبار ، من خلال هياكل تنظيمية رسمية وغير رسمية ، لتوفير التعليم والتدريب فى مرحلة ما بعد الأمية ، وللمتسربين من المدارس .

* تنظيم برامج خاصة لتعليم الكبار ، تتوجه إلى أولئك الذين أكملوا الحلقة

الثانية من تعلمهم ويعانون من البطالة الفعلية أو المقننة ، تأهيلا لهم وإدماجا لجهودهم فى تنمية مجتمعاتهم .

* تنظيم برامج خاصة لتعليم الكبار ، تتوجه إلى العاملين فى مختلف مجالات النشاط الاقتصادى والاجتماعى ، تطويرا لقدراتهم ومواصلة لتعليميهم وفتح آفاق جديدة لتطلعاتهم الذاتية ولمطالب مجتمعاتهم .

* تنظيم برامج خاصة لتعليم الكبار ، تتوجه إلى المهنيين من خريجى الجامعات ومؤسسات التعليم العالى ، تجديدا لمعارفهم وتمكينا لهم من متابعة التطورات العالمية فى تعليم مستمر مدى الحياة .

* دعوة الجامعات العربية إلى القيام بدورها فى توفير التجديدات والتجارب الحديثة فى تعليم الكبار ، ونخص من بين تلك التجارب تجربة الجامعة المفتوحة ، والتعليم عن بعد ، والتعليم بالمراسلة ، ومدارس المجتمع وغيرها من الصيغ التربوية ؛ وهى تجارب لعبت الجامعات على المستوى الدولى دورا قياديا أساسيا فى تبنيها ودعمها والإشراف عليها .

٤ - تنظيم أنشطة محو الأمية وتعليم الكبار وفق أسس جديدة تتوافق والاحتياجات التعليمية المستقبلية ويتضمن هذا العنصر الأساسى العام ، عدة عناصر أكثر تفصيلا ، يأتى من بين أهمها ما يأتى :

* كفالة مبدأ تكافؤ الفرص فى الالتحاق بالتعليم ، وإزالة العوائق التى تحول دون التحاق الفتيات والنساء بالتعليم العام والتقنى والمهنى وبسوق العمل ، وتعزيز مشاركتهن فى عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، واستحداث نظم للتدفق فيما بين أنشطة تعليم الكبار ونظم التعليم المدرسى ، تحقق استمرارية المتعلمات فى التعلم .

* تخطيط برامج وأنشطة محو الأمية وتعليم الكبار ، وفق صيغ مؤسسية ، تراعى فيما بين مقوماتها الأساسية ما يأتى :

- تطبيق نظام فعال يرسخ مبدأ لا مركزية العمل بما يدعم ويطور الجهود المحلية .

- توفير الموارد اللازمة .

– إشراك جميع قطاعات المجتمع الرسمية والشعبية بما فى ذلك الجامعات والمنظمات التطوعية والقطاع الخاص .

– الاستفادة من المؤسسات التعليمية والاجتماعية القائمة كالمدارس القرآنية ودور العبادة وغيرها من المؤسسات ، من أجل القضاء على الأمية .

– تنظيم التشريعات الخاصة بإتاحة برامج تعليم مستمر لكل الفئات المجتمعية ، وبما يكفل وضع برامج تمويل تعليم الكبار فى موضعها الطبيعى فى النظام التربوى القائم .

– تنظيم الهياكل الإدارية التى تتولى وضع المؤشرات العامة بما يؤمن مسيرة تعليم الكبار وتطويره وتضمن تطويره فى إطار عملية منهجية للأخذ بمبادئ ومرتكزات فلسفة التعليم المستمر .

– تطوير أجهزة فنية متخصصة فى محو الأمية وتعليم الكبار ، على المستويين القومى والمحلى ، تسهم فى تقديم العون والمشورة والعمل على وضع الخطط والمناهج والكتب والمواد التعليمية والوسائل والتقانات التعليمية المتطورة ، وذلك مراعاة للاحتياجات المستقبلية من برامج تعليم الكبار ، التى تتفق واحتمالات المستقبل من ناحية ، وحاجات كل من البيئات المحلية فى الوطن العربى، من ناحية أخرى .

– توجيه العناية نحو أساليب اختيار القيادات الإدارية والفنية اللازمة لتعليم الكبار ، وتدريبها . وذلك سواء بالنسبة للقيادات العليا الإشرافية أو التنفيذية أوالتعليمية أو الفنية . يرتبط بذلك توجيه عناية خاصة إلى تكوين القيادات المحلية ، وتحديد المهمات والاختصاصات التى تؤهلها لتنفيذ مهمات تعليم الكبار على كافة المستويات .

– تطوير برامج تأهيل وتدريب العاملين فى مجال تعليم الكبار بصورة تمكنهم من أداء أدوارهم بكفاءة عالية .

– زيادة مشاركة المجتمعات المحلية فى تخطيط برامج التربية للجميع ، وفى وضعها موضع التنفيذ عن طريق التشاور والمشاركة المباشرة .

– تدعيم برامج تعليم الكبار ، التى تقدمها مؤسسات دينية وتعليمية

ومهنية وتجارية واجتماعية وثقافية ، والتى تشكل نواة الحركة لتطوير هذا النمط التعليمى ، وتعزيزها بتوفير القوى البشرية والإمكانيات التقنية والتجهيزات الأساسية لضمان استمرارية وجوده ، مع إيجاد تقويم مستمر لجميع أنشطتها التعليمية والتدريبية .

* **تشجيع المتخصصين ، فى مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتربوية** ، على إجراء الدراسات والبحوث اللازمة للوفاء بالمتطلبات الفنية لبرامج تعليم الكبار ، وذلك بما يتيح الاستفادة من التخصصات المتعددة ومناهجها وأدواتها من ناحية ، وانفتاح علم تعليم الكبار على سائر التخصصات الموجودة فى هياكل العلم والمعرفة ، من ناحية أخرى .

* تطوير وتشريع آليات لتمويل برامج محو الأمية وتعليم الكبار ، وبحيث يتنوع تمويل هذه البرامج وفق المصادر التالية :

– الميزانية العامة للدولة .

– مشروعات الإنتاج والخدمات فى المجتمع ، وبحيث تتحمل هذه المشروعات نصيباً فى نفقات تعليم الكبار ، كأن تفرض نسبة معينة من كشوف المرتبات ، تخصص للإنفاق على برامج تعليم الكبار ، من خلال صندوق وطنى يخصص لهذا الغرض .

– الإسهام المباشر الذى تسهم به مؤسسات الإنتاج والخدمات ، والنقابات المهنية والعمالية ، فى مجمل جهود تعليم الكبار ، من خلال تنفيذ برامج تدريبية ،أو التشجيع على تفرغ الدارسين لمواصلة تعليمهم ، أو لإكساب العاملين مهارات ،معارف جديدة .

* تطوير العلاقات التنظيمية التبادلية فيما بين نظم تعليم الكبار ، ونظم التعليم العام ، وفق مبادئ تحقق التبادلية فيما بين هذه النظم من ناحية ، والاعتراف المتبادل بالأدوار التعليمية لكل منهما من ناحية أخرى .

* * *